الباب الثاني

جرائم وقضايا فساد

◆◆◆

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

فضائح الكراسي الرئاسية

عدة فضائح انتمت إلى الحزب الحاكم واجهتها (إسرائيل)، بداية من الرئيس، ومرورًا بأصحاب الحقائب الوزارية، فيأتي على رأسها الرئيس الإسرائيلي السابق؛ موشيه كتساف، ورئيس الوزراء؛ إيهود أولمرت، ووزير العدل؛ حاييم رامون، وتزاشي هنغبي، ودان هالوتز قائد الجيش. وإيمانًا بحق الأجيال الجديدة، استقبلت (إسرائيل) فضائح الجيل الجديد، مثل ابن الرئيس كتساف، وابن شارون، لتظل القائمة منتظرة بأن تعرف هل سيتم إغلاقها الآن، أم ستتلقى المزيد من اتهامات الرشوة، والنصب، والخيانات الجنسية، والتي تؤدي كلها، في النهاية، لانتهاك ثقة الشعب!.

◆◆◆

■ الفضيحة الأولى:

موشيه كتساف

هل تسعى الصفوة للتخلص من الإيراني - الذي أعتلى كرسي الرئاسة الإسرائيلية - بتهمة جنسية؟

كان مكتوبًا فوق جبين الصغير، الذي ولد في إيران، ٥ ديسمبر ١٩٤٥، أن يشهد شهرة كبيرة، تبدأ بسمعة نظيفة، ثم ما تلبث أن تتلوث.

موشيه كتساف مع زوجته جيلا

هاجر موشيه كتساف مع أبويه إلى (إسرائيل)، عام ١٩٥١، ليكبر في معسكر للمُهجَّرين -أصبح يُعرف اليوم بعد تطويره باسم «كيريات مالاشي»- ورغم أصوله الشرقية، وكثرة عدد أخوته السبعة، استطاع أن ينهي دراسته في مدرسة بينشي مين الزراعية، ويلتحق بقوات الدفاع الإسرائيلية لأداء خدمته العسكرية.

بدأت قصته مع السياسة بالتحاقه بالجامعة العبرية في القدس، التي كان فيها قائدًا لطلبة حزب الليكود، وما أن حصل على ليسانس الاقتصاد، والتاريخ، حتى بدأت مناصبه السياسية تتوالى، بداية من كونه أصغر عمدة إسرائيلي لـ «كيريات مالاشي ١٩٦٩»، وهو لايزال طالبًا في الرابعة والعشرين من عمره. ثم توالت مناصبه في الكنيست، بعد التحاقه به (١٩٧٧)، ليصبح عضوًا في لجنة الشئون الداخلية، والبيئة، والتعليم، والثقافة، ثم يعمل كنائب لوزير الإسكان والتشييد

(١٩٨١-١٩٨٤)، مما أهّله ليكون وزير القوى العاملة وشئون المجتمع (١٩٨٤-١٩٨٨)، ثم وزير النقل (١٩٨٨-١٩٩٢)، ووزيرًا للسياحة، ونائب رئيس الوزراء من يونيو ١٩٩٦، حتى يوليو ١٩٩٩، إلى أن تم تنصيبه، بتاريخ ١ أغسطس ٢٠٠٠، كثامن رئيس لـ(إسرائيل)، في الدورة الخامسة عشر للكنيست[١]، بموافقة ٦٣ من أعضائه.

كل هذه الرحلة المليئة بالمناصب الرفيعة، لم تأت له بسهولة، لأنهم، كما يردد دائمًا، لا يمنحون الفرصة لمن في مثل أصوله الشرقية، لذا قرر، كما زعم الصحفي دانيل بن سيمون، ذو الأصول المغربية، قبيل ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة: «ألا أسعى لعمل سياسي في المستقبل، ليس لأنني أقل من أن أتولى وظيفة هامة، ولكن لأنني توصلت لاستنتاج، وهو أن تحت هذه الظروف الحالية المجتمع الإسرائيلي، ليس مستعدًا لتقبل رجل مثلي كمرشح».

بدأت المنافسة بين موشيه كتساف، عن حزب الليكود، وشيمون بيريز، عن حزب العمل على الرئاسة، مع توقع الجميع الفوز الكاسح لبيريز، لتأتي النتائج مخالفة لكل التوقعات، عندما خان ستة من أعضاء حزب العمل بيريز، وأنتخبوا كتساف، الذي كان آريل شارون يقود له حملته الانتخابية، رغم عدم إيمانه بقدرتهما على الفوز على بيريز.

◆ ◆ ◆

(١) معلومات نشأته مأخوذة عن موقع المكتبة اليهودية الإفتراضية <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/biography/katsav.html>، ٢٢/٢/٢٠٠٧.

هذا الفوز الذي كان يمكن أن يحققه بيريز لو استغل جيدًا شهادة إحدى الكاتبات، التي ذهبت إلى مستشاره؛ يورام دوري، قائلة عن كتساف: «عليك أن توقفه، عليك أن تحمي المدينة من هذا المجرم الجنسي». وأخبرها دوري أنه لا يفهم عما تتكلم، فأخبرته أنها تتكلم عن كتساف، الذي لا يجب أن يكون رئيسًا للدولة. فلديها صديقة كانت تعمل في وزارته؛ وزاره المواصلات، وكان يضايقها، يوميًا، فطلب دوري منها أن تدلي بذلك للصحافة، لكنها رفضت الكلام لخوفها من أن تخسر وظيفتها. وبهذا لم يستخدم دوري القصة، خاصة وأنه كان ضامنًا حصول مرشحه، بيريز، على الرئاسة. ومضت ستة أعوام، إلى أن وافقت تلك المرأة على أن تنشر إحدى الصحف قصتها.

■ بداية الفضيحة

يبدأ المشهد والمحامية كنيريت باراشي Kinneret Barashi، تجري فوق الممشاة في الجمنيزيم، بينما تليفونها المحمول لا يكف عن الرنين والتذبذب، كان ذلك في وقت مبكر من أحد ليالي منتصف شهر أكتوبر ٢٠٠٦، لتجيب على هاتفها، متأففة، دون أن تعرف أنها ستسمع أفضل خبر في حياتها، حيث جاءها الصوت، قائلاً: «الشرطة تحقق مع موشيه كتساف بتهمة الاغتصاب، بالإضافة إلى اتهامات أخرى». أغلقت هاتفها، وذهبت إلى المنزل، لتغلق الباب عليها، كما تقول: «أغلقت الباب خلفي، وغرقت في دموعي، أنا التي لم أكن أجرؤ على البكاء، قبل ذلك، فقد كنت خائفة ألا يصدقوننا، لكن، في تلك اللحظة، في منزلي أدركت أنهم صدقوننا».

يكمل روني سينجر هرويت -الصحفي بجريدة «هآرتز»- روايته لقصة المحامية التي قاضت موشيه كتساف، قائلاً: «هوليوود تصنع أفلام، مثل هذا، حيث المحامي الصغير، الذي بدأ عمله منذ خمسة أعوام فقط يُفجر قضية كبرى، تصدم الدولة بأسرها. وقد حدث ذلك، عندما توجهت إلى المحامية باراشي، صديقتها في الجامعة - التي لم تقابلها منذ سنوات طويلة، منذ كانا في أول العشرينيات- ليصبحا في مواجهة رئيس (دولة إسرائيل)، يتهمانه بالتحرش الجنسي، لذا فلا عجب أنه، خلال الأشهر القليلة اللاحقة للقضية آحاطهم الناشرون، ومنتجو الأفلام، ليعرفوا هل قصتهم للبيع أم لا!

المحامية بارشي

ألف مجهلة الهوية مع محاميتها باراشي

«ربما لم تفجر باراشي هذه القضية من أجل المال، لأنها تنتمي لأسرة تمتلك أكبر شركة مقاولات في (إسرائيل)، لكن ربما الشهرة هي التي جعلتها تترك عملها، وتتفرغ لقضية صديقتها، التي تتهم الرئيس باغتصابها [سنشير إلي تلك المرأة بالشابة ألف كما اسمتها الصحف الإسرائيلية] بدأت القصة عندما اتصلت ألف بباراشي، فدعتها، على الفور، على فنجان قهوة، نظرًا لأنهما لم يريا بعضهما البعض، منذ كانا في

الجامعة العبرية معًا، عندما كانت تحلم بارشي بأن تكون محامية، أما الشابة ألف فلم يكن لديها خطط محددة، باستثناء أنها كانت أكثر الفتيات طموحًا في فصلها، وتوقع لها الناس أن تتقلد منصبًا عاليًا. ثم افترقت الصديقتان، وبدأت العلاقات تفتر بينهما، خاصة مع بدء بارشي في إستكمال دراستها، والترافع في عدة قضايا بمحكمة تل أبيب، وقيام الشابة ألف، هي الأخرى، بالعمل لدى الرئيس، ثم سمعت باراشي أن ألف تركت العمل، ورحلت إلى الولايات المتحدة الأمريكية».

لتتكشف كل الخيوط عندما التقيا، من جديد، على فنجان قهوة. تقول باراشي عن ذلك: «كان أول ما سألته لها هل هي سعيدة لتركها وظيفة جيدة لدى الرئيس؟». فأجابت ألف: «إنه ليس براقًا، هكذا كما يبدو». فقالت لها بارشي: «نعم لكنك كنت مديرة مكتبه، كيف تتركين ذلك لمجرد رحلة للخارج؟!». وهمست ألف: «كان يجب أن أفعل».

لم تخبر ألف باراشي أي شيء في هذا اللقاء، لكنها اتصلت بها، مرة أخرى، وأخبرتها بأنها عليها أن تتحدث معها. وقالت: «إنكِ سوف تصبحين المحامية الأكثر شهرة في إسرائيل، فهل أنت مستعدة لذلك؟». فبدأت بارشي بالضحك، دون أن تأخذ في بالها ما قالته ألف. ولساعتين جلست ألف على أريكة بارشي، وأخذت تتكلم وتتكلم، ولم تترك تفصيلة واحدة إلا وحكتها. فسردت كيف، وهي تعمل كمديرة مكتب، كان يستدعيها كتساف إلى مكتبه، ويُغلق الباب، ويقترب منها، ويبدأ في التحرش بها، وكان يجبرها إذا ما قاومت، مستخدمًا القوة، ويهددها بأنها لو رفضت لن تستطيع حتى العمل كخادمة، فترضخ له، وتكون النتيجة أن تبقى لأيام في منزلها مريضة. وبعد أن حدث ذلك للمرة الثانية قررت أن تترك العمل، ورحلت فورًا للولايات المتحدة الأمريكية، في ٢٠٠٥، حيث لم يتركها

كتساف، أيضًا، وكان يطلب منها العودة إلى (إسرائيل)، للقيام بأعمالها المختلفة، وعندما لانت، وطلبت منه وظيفة أخرى، أشترط أن تكتب له جواب شكر وتقدير.

لكنها لم تفعل وعملت، في الولايات المتحدة الأمريكية، لدى أثنين من رجال الأعمال الإسرائيليين؛ الأول يدير وكالة عقارات، والثاني يعمل في تجارة المجوهرات. وقد أدلى الاثنين بشهادتهم في القضية، حينما قال كتساف إن ألف تعمل على إبتزاز مديريها في الخارج، الشيء الذي أنكره الإثنان، وأكدا أن ألف موظفة جيدة.

عندما عادت ألف إلى (إسرائيل)، أرسل الرئيس لها أحدهم بنقود، ثمنًا لكتمانها القصة، فذهبت لمقابلته في مكتبه الرئاسي، لتطلب منه أن يتركها وشأنها، ويكف عن الاتصال بها، ومضايقتها. وسجلت هذا اللقاء له على شريط، ساومته على مائتي ألف دولار، مقابل تدميره -هذا الشريط الذي أصر كتساف أنه مختلق ومكون من مجموعة حوارات مختلفة، تم تجميعها معًا- كما حوى الشريط كلامًا يعيب فيه الرئيس على ألف خروجها مع رجال آخرين، وجمل أخرى تخبر ألف فيها الرئيس أن يكف عن ذلك، لأنه رجل متزوج. بعد هذا اللقاء، هرع كتساف إلى المدعي العام، شاكيًا له أن مديرة مكتبه السابقة تحاول ابتزازه جنسيًا.

صدقت باراشي الشابة ألف، لأنه، كما تقول: «هذه أحد مميزات أن يكون عميلك صديقك، وأنا أعرف جيدًا أن الشابة ألف لا تكذب، لأنها لا تستطيع أن تؤذي نملة، وأنا متعاطفة معها، لأنني في مراهقتي، مررت بتجربة تحرش جنسي جعلتني أتفهم مشاعرها، حيث لمسني أحدهم، بدون رغبتي، وبالطبع لم يكن ذلك اغتصاب، لكنني لا أزال أذكر ذلك الإحساس السيء كأن هناك زلزال يوشك على الحدوث».

لم تعرف باراشي من أين عليها أن تبدأ، ففكرت في أنه على ألف تقديم شكوى للشرطة، فورًا، لكنها كانت خائفة جدًا من الذهاب إلى الشرطة، وتقديم شكوى، فقامت القناة الثانية في التليفزيون الإسرائيلي، باختصار الطريق عليهن، وفتح القضية في إحدى الليالي، مضيفة إليها قضية أخرى، حين ذكر المذيع؛ أمنون أبراموفيش: «أن الفتاة هددت الرئيس بكشف أرقام حساباته غير الشرعية، التي حصل عليها في مقابل خدمات أسداها للبعض نظير مقابل».

بعد البرنامج تركت ألف على الفور المنزل، وذهبت لتبق عند باراشي، التي ذهبت في صباح اليوم التالي، لتسجيل لقاء مع رازي باركاي، في برنامجه (الأحداث الجارية)، في الراديو العسكري، وهي عزمة على، كما تقول: «ألا أفشي أي تفاصيل، في هذه المرحلة، لأنني لا أريد أن ألقي بالقنبلة، في ذلك الوقت على (الدولة)».

انفتح ملف للتحقيق، حين تم عرض كتساف على المدعي العام، وذهبت الشرطة، يوم الأربعاء، إلى مكتبه، لإجراء التحقيقات معه، وتحفظت على كل ما يوجد في مكتبه من كمبيوتر، ومستندات، واستدعى البوليس ألف، لاستجوابها حول محاولتها لإبتزاز الرئيس، التحقيق الذي أستمر أربعة عشر ساعة، أدلت فيها ألف بشهادتها.

كأن ألف فتحت الباب لمثلها من الخائفات، فذهبت نساء كثيرات، بعدها، إلى الشرطة، للشكوى، إلى أن وصلت الشكاوى إلى تسعة ضد كتساف، تم التحقيق في أربع منها، ثبت احتمالية حدوثها، جاء على رأسها قضية باء، وهي ثاني امرأة، بعد ألف، تتقدم بالاتهام.

تقول باء عن أجواء اغتصابها: «عندما ذهبت لمكتبه الوزاري، قالوا سنرى هل سيتم قبولك خلال أول ١٠٠ يوم أم لا؟!. ومنذ دخلت لكتساف أول مرة أغرقني

بالمجاملة: أنتِ حلوة، وملابسك جميلة كان الكلام كله عن مظهري الخارجي، كما علق، أيضًا، على صدري وتسريحة شعري الملائمة، كما كان يحادثني عن الجنس، حيث أخبرني، مرة، أنه قضى ليلة رائعة مع زوجته جيلا في السرير، وإنه كان يفكر فيّ. وفي صباح أحد الأيام، مر من أمام مكتبي، قائلاً: صباح الخير، تعالِ ورائي، لم أستطع الصبر، لأراك. فذهبت إلى حجرته بأوراق العمل، دون أن أفهم، لأنني كنت لا أزال بريئة، وعلى الرغم من أن جميع من في الوزارة كانوا يعرفون حقيقته، فإنهم بقوا صامتين، لأن سلوك الوزير غالبًا ما يكون سرًا كبيرًا يتم إخفائه. وعند مرحلة معينة، بدأ يحاول لمسي، إلى أن رفضت، فبدأ يتجنبني في العمل، ويهينني بالذهاب إلى سكرتيرة أخرى، تعمل تحت يدي، بدلاً من المجيء لي».

مع صعود كل هذه القصص للسطح، تم توجيه تهم الاغتصاب وإنتهاك للثقة، ومضايقة أحد الشهود، وعرقلة عمل العدالة إلى كتساف، كما أُتهم، أيضًا، بالقبض على أفراد أبرياء، والتنصت على المكالمات التليفونية بشكل غير مشروع، فكوّن كتساف هيئة للدفاع عنه، من وزير الدفاع السابق، ديفيد ليباي، والمحامي زيون عامير، ومجموعة مستشارين إعلاميين، وأصدقاء، وأفراد من العائلة، على رأسهم زوجته جيلا. وقد بدا تأييدهم جميعًا له، خلال نقل القنوات التليفزيونية الإسرائيلية لوقائع المحاكمة، التي ترأسها كيشيل شيشيني، الذي تولى منصبه حديثًا. وقد صرح شيشيني بأن الرئيس أُدين حتى قبل محاكمته، كما أن النائب العام، مناحم معزوز، أعلن عدم تصديقه لكتساف، في سبتمبر ٢٠٠٦!. على الجانب الآخر كانت هيئة الدفاع تحاول تبرئة كتساف، حيث استغل ليباي كون ألف لم تقدم شكواها، إلا بعد سنوات من تركها للعمل مع

كتساف!. وأضاف أن لو كتساف اغتصب ألف ما كانت تطلب العودة إلى عملها مرة أخرى، بعد سنة من استقالتها.

كتساف أثناء التحقيقات

خلال فترة لتحقيقات، تلقت باراشي مكالمات وتهديدات، كما تلقت ألف وأسرتها مكالمات مماثلة، تدعوهم للتنزل عن القضية، وأقتحموا منزل أسرتها، مما جعل ألف تخاف على حياتها، خاصة بعد استلامها رسائل من أُناس مجهولين. ولم ينته الأمر عند هذا الحد، بل وصل إلى إرسال أحد رجال الأعمال، في منتصف يناير ٢٠٠٦، رسالة إلى النائب العام -كما ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت»- تؤكد على أن ألف عاهرة، وأنه حصل على خدمات جنسية منها، مقابل مبلغ من المال. وعن تعرفه بها قال:« عرفت ألف، تقريبًا، منذ عام، حين جلبها لي صديقي، ومعها بعض أقاربها إلى منزلي، فقضيت معها الليلة في حجرة النوم، وأحيانًا كنت أمر لآخذها من فندق كارلتون، حيث كانت تقبع، وعلمت أن أقاربها، أيضًا، كانوا يمارسون معها الجنس، مقابل النقود. وذكرَت في إحدى المرات أنها تخطط لشيء مع الرئيس، وأنها على علاقة به».

لم تنج المحامية باراشي، أيضًا، من المضايقات. وأعترفت أنها خائفة حقًا، بقولها: «أنا شابة عزباء، وحيدة، في تل أبيب، تشن حربًا شرسة على أقوى قوة في (الدولة)، لذا في البداية كنت خائفة، فكنت أضع كرسيًا إلى جوار باب الشقة،

وأجلس، كما كنت أدعو أصدقائي ليناموا معي في الشقة، وقمت بتغيير رقم هاتفي المحمول، لأنني كنت أسمع ضوضاء غريبة أثناء المكالمات، وأحيانًا ينقطع الخط، ورغم ذلك رفضت عرض أخي لإستئجار (بودي جارد) للحماية».

في الكفة الأخرى كانت هناك محاولات لإعلاء كفة كتساف، خلال احتفالات ٢٠٠٦، لتأبين ضحايا حرب أكتوبر (يوم كيبور)، طلبت إدارة الاحتفالية من الموجودين في الحفل الوقوف على شرف الرئيس، فاعترضت بارشي، التي كان قد توفى أبيها في تلك الحرب، قائلة: «لأثنين وثلاثين عامًا أحضر تلك الاحتفالية، وهذا الصباح، حينما طلبوا منا الوقوف على شرف الرئيس، بعد ثلاثة أشهر من اتهامه، فلم أعد أستطيع ذلك».

الشابة ألف

ليصبح وجه باراشي رمزًا للقضية، خاصة مع عدم ظهور صور لألف، لإخفاء هويتها، فأنصب الكثير من النقد على باراشي لكونها محامية مغمورة، كما أخذوا عليها بعض الأخطاء، في لغتها العبرية، فدافعت عن نفسها:« على هؤلاء الذين يعيبون على كلامي أن يأتوا، ويقفوا يحادثون الكاميرات، ثلاث مرات يوميًا، مثلما أفعل». وحين اتهمها البعض بأنها ظهرت، فجأة، من لاشيء، أجابت: «لقد خرجت من مكان مليء بالصلابة، من بيت يحوي الكثير من القيم، وهذه القضية لم تصنعني، لأنني أنا كما أنا».

داليا إيزاك

لكن كتساف لم يبق كما هو، لأن أسهمه انخفضت بعد تلك القضية، حيث رأى ٨٠٪ في استفتاء قامت به صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ضرورة إقالته من منصبه، ووافقهم الكثير من أعضاء الكنيست، في تصويت شهر يناير ٢٠٠٧، الذي كان نتيجته ٣٥عضو أدانوا كتساف، و٢٦ صوتوا لصالح براءته، بينما فضّل أثنين الإعفاء من التصويت، ولم يدل ٢٢ بأي رأي، وحتى أولمرت صرح قائلاً: «تحت هذه الظروف ليس لدي شك في أن الرئيس أصبح غير قادر على الإستمرار في القيام بدوره، وعليه أن يترك الرئاسة، فهذا يوم حزين لإسرائيل».

القليل هم من وقفوا إلى جوار كتساف، منهم كاتب مذكراته -المنشورة عام ١٩٢٢- مناحم ميشلسون، الذي قال: «الرئيس مؤمن ببراءته، وسيظل يحارب، حتى آخر دقيقة»!. لتتولى الرئاسة أمام كل هذه الضجة داليا إيزاك، بشكل مؤقت، لحين الإنتهاء من التحقيقات، في إنتظار براءة كتساف، أو إدانته في جريمة يُحكم في مثائلها بستة عشر عامًا، كعقوبة يتم تخفيفها إلى أربع سنوات لظروفها الخاصة.

هذه الظروف الخاصة، التي يحمل مثلها التاريخ، كثير، مثلما ذكرت صحيفة «هآرتز» واقعة إجراء التحقيقات مع الرئيس الإسرائيلي السابق، عزرا ويزمان، عام ٢٠٠٠، بشأن اتهامه بقبوله لمئات الألوف من المليونير الفرنسي، أدموند سيروسي، لكن الشرطة لم تستطع إثبات تهربه من الضرائب، أو انتهاكه للقانون، بأخذه لهدايا في صفقة رسمية، لكنهم قالوا إن فشل وايزمان في تسجيل الهدايا التي يحصل عليها لدى السلطة، تمثل انتهاكه لثقة الجماهير فيه. وعلق ويزمان على ذلك: «لقد قبلت

فتح التحقيق معي، وسوف يتم استجوابي كأي مواطن عادي، لأن لا أحد فوق القانون»!، شيء مشابه حدث في بريطانيا، حين تشككت الشرطة في محاباة توني بلير للأغنياء، مقابل مساهمات ضخمة منهم وغير مسجلة، إلى حزب العمل. وتكرر الأمر في إيطاليا مع الرئيس سيلفيو بيرلوسكوني، المتهم في فضيحة فساد كبرى، تم التوصل فيها إلى إنه مذنب، لقبوله رشاوي أربع مرات، وكان يجب أن يقضي عقوبته لسنوات في السجن، لكن تم محو العقوبة، لبعض الإعتبارات، ولا يمكن إغفال شكوى بولا جونز من بيل كلينتون، بسبب مضايقاته الجنسية لها، إلا أن ذلك تعلق بسلوكياته، قبل توليه منصب الرئاسة.

أضافت صحيفة «يديعوت أحرونوت» إنه قد سبق ورفعت المحامية أدينا أربيل قضية على آرييل شارون، اتهمته بأخذ رشاوي في قضية أراضي اليونان، إلا أنه تم إغلاق القضية، على يد النائب العام، بناء على عدم إثبات التهم على شارون، كما تم تقديم تقارير في بنيامين نتنياهو، وثبت عدم صحتها، هي الأخرى. وفي قضية كتساف الأخيرة، لم يكن يمكن إجراء تحقيقات معه، إلا وفقًا لما اقتضاه القانون، من موافقة ثلاثة أرباع الكنيست، أي الأغلبية.

في هذه الظروف لم يقبل كتساف على نفسه الصمت، أكثر من ذلك، فأختار أن يخرج، في مؤتمر صحفي، ليحادث الشعب كله، في خطبة أستمرت ٥٠ دقيقة، قال فيها: «لمدة ستة أشهر، واجهت عائلتي، وأبنائي الخمسة إهانات لا مثيل لها، بمعلومات دنيئة مضللة، وصلت كل منزل في إسرائيل، لطّخت سمعتي ووصفتني بالمغتصب. وعلى الرغم من هذا الضغط والعار، أحترمت القانون،

وتجنبت الكلام والدفاع عن نفسي في الإعلام، حتى لا أؤثر على مجرى التحقيقات، ورفضت أن أعرض الأحداث من وجهه نظري، ورغم كل ذلك لن أحني رأسي، وسوف أحارب بكل ما تبقى لي من روح، حتى لو تطلب الأمر حربًا عالمية لإثبات براءتي، سأحارب لتنظيف اسمي».

كما أضاف: «كلما مر الوقت، ستدركون جميعًا، يا مواطني إسرائيل، حجم الظلم الذي حدث. مواطنو إسرائيل لا تصدقوا هذه الأكاذيب، هذه الطعنات، فهناك حقيقة واحدة فحسب: أنا وسيلة لإحدى أسوأ الهجمات التي تحدث في المجتمع، فخلال الأشهر الأخيرة حدث لكم غسيل مخ، لم يحدث له مثيل من قبل، فأصحاب القرار شاركوا الإعلام في إعدامي، بدون محاكمة، وأنتم تسمعون ذلك، كل مساء، كل ساعة، على مدار ستة أشهر، تتابعون تفاصيل الحدث الفظيع، الذي قام به رئيس إسرائيل...سوف أنجو من كل ذلك، لأن الحق في صفي. ففي وسائل الإعلام لا يحتاجون للحقائق أو الإثباتات، لذا حكموا عليّ قبل أن أدلي بشهادتي، ويكتمل التحقيق معي...عندما يظهر الحق، سوف يصدم مواطنو، وأنا لم أكن لأجرؤ على قول مثل هذه الجملة، لو لم أكن متأكدًا من امتلاكي للحق، الذي لا تعرفوه أنتم».

أما عن الشرطة، فقال كتساف: «فعلت الشرطة كل ما في إمكانها لإهدار الحقائق التي في صالحي.... كما رأتني النخبة رمزًا لهؤلاء الذين لا ينتمون لزمرتهم الغنية المنغلقة على نفسها، وارتأوا أنهم هم وحدهم أصحاب الحق في تمثيل إسرائيل، وأنا لا أستطيع أن أفهم من أين جاءت كل هذه

الكراهية؟ هل من الإعلام؟ أم من هؤلاء أصحاب الرغبة في الإنتقام مني بناء على طردي لهم؟ أو الذين لم يحصلوا على ما يريدون مني؟!».

خلال هذا الخطاب، كانت زوجته، جيلا كتساف، تجلس في الصف الأخير، صلبة الملامح، تطالع كتساف، وهو يحكي عن معاناته والإضطهاد الذي واجهه، نظرًا لأصوله الشرقية، مؤكدًا أنه ضحية لتسلط النخبة، والخطة المحبكة ما بين الإعلام والسلطة القانونية، وأضاف أن ذلك ليس جديدًا عليه، ففي يوم من الأيام أمسكت به الشرطة، عندما كان يسير بريئًا في الطريق، وحبسته مع رفاقه في حجرة غصت بالمحققين. ونعت كتساف المرأة -التي اتهمته- بأنها جزء من الخطة السحرية، تحاول الانتقام منه، لأنه طردها من العمل. واختتم كتساف كلامه بأنه مجرد فتى بريء من معسكر كستينا، لا يريد أحد أن يراه على كرسي الرئاسة، وعند انتهائه من خطبته، همّ بالنزول من على المنصة، لكنه التفت، وتذكر جيلا زوجته، فصعدت إليه، ودفن وجهه في كتفها.

مشاركة الجنود في الإنتخابات

أستطاعت الخطبة تغيير مجريات الأمور، لأن قبلها بخمس ساعات فقط، كانت نسبة معارضين كتساف على شبكة الإنترنت ١٠٠٪، لكن بعدها بساعة واحدة، نصف الآراء كانت معه، ليترك هذا النقد كتساف في حالة نفسية سيئة، كما يقول أحد المقربين: «رغم أزمته داوم على قراءة أي مقال يُكتب عن القضية، وهناك جبال من الصحف في مكتبه يقرأها كلها، كلمة كلمة، حتى المقالات المترجمة من الصحافة الروسية، والعربية، والإنجليزية».

كما علق المحرر السياسي، دانيال دي سيمون، قائلاً: «إن الرئيس لم يكن يتوقع، أبدًا، أن يحدث هذا له، في الفترة الأخيرة، لذا فعندما قل زواره زادت زياراته للمعبد اليهودي. فلم يبق له إلا الصلاة، خاصة وأن أحد الموظفين القدامي همس لي بأن مثل ذلك لم يحدث مع الرؤساء الآخرين، وأنه متأكد أن ذلك بسبب لونه، وأصوله، فقد تعامل مع رؤساء كثيرين، وحصل جميعهم على قدر كبير من الاحترام، منذ اللحظة الأولى».

كتساف الابن قضية أخرى

يبدو أنها اللعنة التي تطارد عائلة كتساف، حيث تورط ابنه، آرييل كتساف، الذي يعمل في قطاع الشكاوي في السكة الحديد، في قضية مماثلة، ذكرتها صحيفة «هآرتز»، يُتهم فيها بالتحرش الجنسي، بناء على شكوى من إحدى مرؤوساته، بأنه يتعرض لها بمضايقات جنسية، قائلة: أنه يسألها عما إذا كانت تستخدم السليكون، وهل ترتدي حمالات صدر أم لا، كما يخبرها إنه يحب اللواتي لا يرتدينها. انفجرت هذه القضية، أيضًا، في البداية، على شاشات التليفزيون الإسرائيلي، في شهر نوفمبر٢٠٠٦، في برنامج ten current event، على القناة العاشرة الإسرائيلية، والتي قام نتيجة لها النائب راشيل بن أري، رئيس مكتب منطقة حيفا للمحاكم المجمعة، بعمل التحقيقات بشأنها.

ظهرت براءة آرييل كتساف من تهمة التحرش، في حين أن قضية أبيه كانت لاتزال مفتوحة على مصراعيها، على الرغم من أنها حُسمت، تقريبًا، قبل أن يحكم فيها القضاء، بانسحاب كتساف من القصر الرئاسي.

وخلال هذه الاضطرابات، انفتح سباق آخر على الرئاسة، وتوقع الجميع أن داليا إيزاك -المسئولة المؤقتة عن الرئاسة- ستكون أول المرشحين، إلا أنها نفت ذلك بشدة، لتُبقى الساحة متاحة، أمام المرشح القديم والرئيسي، شيمون بيريز عن حزب «كاديما»، ومنافسه القوى ريفين زيفلين -المؤيد لسياسات كتساف -عن حزب «الليكود»، وكوليت أفيتال عن حزب «العمل»، ورابي إسرائيل مير عمدة تل أبيب، وألي ويسل مؤلف كتاب «الناجون من المحرقة النازية»، والناشط الاجتماعي أري ألياف.

قرر مكتب رئيس الوزراء، إيهود أولمرت، أن يدعم، بكل قوته، بيريز، ويفعل كل ما يستطيع له كي يفوز. وبدا ذلك من خلال اقتراح أولمرت، في نهاية يناير ٢٠٠٧، تعديل قانون انتخاب الرئيس، ليكون في شكل استفتاء سري، بدلاً من انتخاب مفتوح، من خلال الكنيست، لكنه لم يحصل على نسبة تأييد كافية لتطبيقه. حيث أعترض حزب العمل والليكود وحزب المتقاعدين من أصحاب المعاشات والأحزاب العربية -الذين يمثلون أكثر من ١٢٠ عضوًا من أعضاء الكنيسيت- على هذا الاقتراح، الذي أطلقه أولمرت لزيادة فرصة شيمون بيريز في الفوز في الانتخابات.

فرز الأصوات الانتخابية

لتأتي النتيجة بفوز شيمون بيريز، على أثر إدانة النائب العام لكتساف، بناء على وجود أدلة كافية، تدينه بالإخلال بالآداب في ثلاث تهم، هي الاغتصاب، وسب أحد الموظفين، حين كان وزير سياحة، ومضايقة شاهد، بينما تم إسقاط باقي

الاتهامات وجرائم الاغتصاب.

وافق كتساف، أخيرًا، على الاعتراف بتلك التهم، لتتم إدانته. هذا الاعتراف الذي يقول عنه محاميه: «أعلن كتساف اعترافه ليتجنب المحاكمة الطويلة فحسب، التي يمكن أن تأكل السنوات من حياته، حتى لو تمت تبرئته، في النهاية...وقد قلت للرئيس لأجلك،لأجل عائلاتك، ابتلع هذه الحبة المرة، اعترف، وعد إلى حياتك».

ترتب على ذلك الاعتراف تقديم كتساف لإستقالته، في اليوم التالي،والتي كتب فيها: «تنتهي فترة حكمي -وفقًا للقانون- في ٢٨ تاموز ٥٧٦٧/ ١٤ يوليو ٢٠٠٧، لكنني أطلب إنهائها أسبوعين مبكرين، وإعلان استقالتي صباحًا».

كان من المتوقع بعد ذلك الاعتراف أن يُحكم على كتساف بعشر سنوات مع وقت التنفيذ، ودفع تعويض للموظف الذي سبه، وللمغتصبة، وللحكومة نظير أقداح فضية حصل عليها كهدايا في بيته.

لكن كتساف قام بخدعة، ورغم عقده لصفقة مع المحكمة للتوقيع على لائحة اتهام مخففة، لكنه عاد وتراجع عن ذلك، لتظل القضية مفتوحة، خلال عام ٢٠٠٨، فتعلن جمعيات حقوق المرأة رفضها لما يحدث، وتعلن ألف هي الأخرى عن رغبتها في مواجهه كتساف في المحكمة لاثبات ادعائها، وذلك رغم أن النيابة العامة نفسها قد قالت في الماضي عن ألف: «إن رواية هذه الموظفة تتضمن تناقضات كثيرة»!

ألف في مؤتمر صحفي

برحيل كتساف عن الرئاسة بدأ، شيمون بيريز فترته الرئاسية، باحتفال عيد ميلاده الرابع والثمانين، في مقر الرئاسة، مع ممثلي الحركات الشبابية، في أغسطس ٢٠٠٧. ويذكر أنه، في الشهر التالي لذلك، بالتحديد الأحد ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٧، كان عيد ميلاد أولمرت الثاني والستين.

بيريز مع الشباب

◆◆◆

■ الفضيحة الثانية:

حاييم رامون
والقُبلة التي أفقدته حياته السياسية

حاييم مع رفيقته فيرد ريفلين شارون أثناء المحاكمة

يُلخِص دانيل بن سيمون، في صحيفة «هآرتز»، قضية حاييم رامون، قائلاً: «بدقائق قليلة، قبل أن ينقلب العالم رأسًا على عقب، يدخل حاييم رامون قاعة المحكمة، ومجموعة مصورين يحيطون به بلا رحمة، وصديقته، فيريلد ريفيلين، تتعلق به بشدة، تمسك يده، وتغرقه بنظرات الحب، ثم ينزل رامون، ويجلس على مقعد الاتهام، ورفاقه يجلسون في الصفوف خلفه، مباشرة، بينما المصورون يقتربون بكاميراتهم منه حتى كادوا يتلامسون معه، وتكتكات أزرار الكاميرا حوله لا تنقطع، لكن رامون بدا في تلك اللحظات، كأنه ليس هنا، فلم يحاول إبعاد أي منهم».

في تلك الأثناء، تم إخلاء القاعة من المصورين، بالقوة، لتدخل محاميات الإدانة الأربعة، تتقدمهن، الرئيسة، أريلا سيجال أنتلير، وتعبيرات وجوههن صارمة، وجلسن على منصة تبتعد مترين على يسار رامون، ولم ينظرن إليه، ثم بدأ فريق الدفاع في الدخول، وقد تضمن ثلاثة نساء، ورجل، هو دان شينهان.

أما خارج المحكمة، فكانت هناك ضجة كبيرة من الصحافة، والمصورين،

ورجال التليفزيون، والمحامين، ومجموعات من الفضوليين، تختلف آرائهم ما بين إدانة رامون، وتبرئته، إلا أن الجميع، تقريبًا، كان متأكدًا من أن هذه المحاكمة ستُعجِل بنهاية رامون السياسية.

تداخل مع هذا الصخب صوت رجل اندفع صارخًا في الصحفيين: «الأبرياء يذهبون إلى السجن، ولا أحد يهتم في الإعلام، إنكم تهتمون برامون فحسب». وكان لديه حق، فمنذ أسابيع، مضت، والناس مهتمة بقضية الرئيس، موشيه كتساف، واليوم تحولوا إلى رامون، إلا أن الأغلبية تابعت رامون، وذلك كما يوضح أحد المحامين، قائلاً: «بسقوط كتساف قد يأتي رئيس آخر، لكن سقوط رامون يعني بداية سقوط حكومة أولمرت، نظرًا لأن رامون مؤيد أساسي لفكرة الإنسحاب من غزة، التي دعمها الحزب الحاكم، كما له دور محوري في تأسيس حزب كاديما».

«في الثانية والنصف ودقيقة، دخل القضاة الذين تضمنوا هاينتا كوشان، رئيسة الجلسة، التي أخذت مكانها في المنتصف، وجلس على جانبيها، دانسل بيري، ودانيل شريزل، بينما وقف رامون، محاولاً الحفاظ على هدوئه، لتتركز عيون كل من في القاعة على هاينتا كوشان، خاصة وأن الناس، في الفترة الأخيرة، اختلقوا إشاعات حول استعدادها لإدانة رامون، وتحدثوا عن محاولتها لتخطيط ذلك مع رئيس المحكمة العليا، دوريت بينيشي. مما دفع مؤيدي رامون إلى إبداء دهشتهم من شن تلك الحملة الصليبية، بسبب قبلة، فردت القاضية، في مؤتمر للمحامين، في ديسمبر، قائلة: «أشعر أنكم لا تفهمون معنى التحرش الجنسي، فنحن في مجتمع ذكوري، بأخلاقيات عسكرية، وهناك قصور في إدراك المجتمع لمقاضاة الانتهاكات الجنسية. والنساء القويات، وحدهن هن اللاتي يفزن، لكن المرأة التي تعتقد بأن مواجهتها لرئيسها ستجعلها تخسر وظيفتها، فهي في موقف صعب»! لذا أدرك مؤيدو رامون

أنها بذلك تمهد الطريق لإدانته، فعلقوا آمالهم على بيري، لتصوت لبراءته».

بدأت المحاكمة بوقوف رامون، وقول كوشان له: «يمكنك الجلوس الآن»، فتغير لون وجهه. وفي صوت جاف، بدون توقف، بدأت المحامية في وصف ما حدث في مكتبه الوزاري، ولم تغفل ذكر أن تحرش رامون بالفتاة، تصاحب مع انتهاك آخر، تمثل في نصائحه الأمنية لشن الحرب الأخيرة على الجنوب، قبل أن يأمر بدك قرى الجنوب اللبناني.

أضافت المحامية: «هذه الشكوى واضحة، وثابتة، وحافلة بالأدلة، والبراهين، فنحن أمام امرأة شابة ساذجة، لكنها ذكية». وهنا أدرك رامون قدره المحتوم، فترك رأسه تهبط على المائدة، حاملاً وجهه بيده، وهو مظهر لا يتلاءم مع قوته المعهودة، وحب الكثيرين له، فشيمون بيريز يخافه، وإسحق رابين مبهور به، حتى أن البعض يُطلق عليه (خليفة رابين)، لكنه، بدلاً من أن يقوم بالقيادة، ترك نفسه في خدمه رئيس الحزب، إيهود باراك، وشيمون بيريز ومن بعدهم أفراهام بورج، وبينيامين بن ألعازر، وأمارام ميتزانا.

وبانتخاب بيريز رئيسًا لحزب العمل، كانت الضربة الأخيرة التي واجهها رامون، فعندما عاد إلى الحكومة، بعد اغتيال رابين، في ١٩٩٥، أختار رامون بيريز ليحل محله كرئيس للهيستدروت -نقابة العمال- ولم تمض فترة طويلة، حتى ندم رامون على اختياره، لأنه وجد بيريز يستغل الهستدروت، لتحقيق مطامعه السياسية. وبفوز بيريز في انتخابات ٢٠٠٥، لقيادة الحزب، انشق رامون عن الحزب، وقاطع بيريز، وتجاهله تمامًا، وألتحق بحزب كديما، مع أولمرت.

وعندما اعتلت حكومة أولمرت السلطة، كان رامون متأكدًا من أنه سيجد وظيفتين جيدتين له، ولصديقه أولمرت، رئيس الوزارة الجديد. وبالفعل حصل

رامون على الحقيبة الوزارية لوزارة العدل، لأنه أراد تغيير نظام العدالة المتعصب، هذا النظام الذي أدى، فيما بعد، إلى تدميره. ففي ليلة من ليالي يوليو ٢٠٠٦، دق الهاتف في منزل رامون، وكان المتصل النائب العام، الذي أخبره بأنه ينوي فتح ملف اتهام له، لارتكابه فعلاً فاضحًا بناء على اتهام مجندة في مكتب رئيس الوزراء -تبلغ من العمر ٢١ عامًا ويُقال إنها في الثامنة عشر من عمرها- له بتقبيلها عنوة في إحدى حفلات وزارة الدفاع، بعدها بدقائق وصلته رسالة على الفاكس بالمعنى نفسه، ومنذ هذه اللحظة بدأت حياته تتغير، هذا الرجل الذي لم يخف، أبدًا، من إبداء رأيه في أي موضوع، تبنى الصمت، عندما عرف أن المحاكمة ستحدث في القريب العاجل، وبناء على ذلك طُلب منه تقديم استقالته، كوزير للعدل، في الأسبوع الثاني من أغسطس ٢٠٠٦، إلى حين انعقاد المحاكمة، في فبراير ٢٠٠٧.

خلال ثلاثين دقيقة كانت المدعية العامة، في مرافعتها ضد رامون، قد قضت على دفاعه، وانتقدت معايير سلوكه، وتصرفه نحو النساء. إلى أن جاء دور القاضي لإعلان الحكم، قائلاً: «بعد الدراسة، والفحص تأكدنا من صدق الشكوى، في الوقت الذي ثبت فيه عدم التزام المتهم بقول الحقيقة، لذا قررت المحكمة إدانته بالتهمة الموجهة إليه».

«وقف القاضي، ليترك القاعة، ووقف، أيضًا، رامون، وظل واقفًا لفترة، كأنه بلا روح، وخيّم الصمت على الحجرة، إلى أن اتجه رامون إلى باب الخروج، والمصورون يحاصرونه، محاولين التقاط صور سقوط الزعيم السياسي. ربما كان رامون، في تلك اللحظة، يحاول أن يفكر كيف ستكون حياته الجديدة، بعد موته السياسي».

على أثر هذا الحكم، صرحت الفتاة الشاكية: «عندما سمعت الحكم، غرقت في دموعي، بعد أن أخذت العدالة مجراها، فأنا لم أكن أحب لفظ (ضحية)، لأن لا أحد

يستطيع أن يحولني إلى ضحية، إنه أذاني عاطفيًا وحطم كرامتي فحسب، فأحسست أن كل ما أخذت في بنائه طوال عام كامل في عملي، في مكتب رئيس الوزراء، تحطم، في لحظات، على يد رجل، رأيته مرتين، أو ثلاثة، والمحاكمة قد أعادت لي كرامتي، بعد أن أهانني الإعلام، ووصفني بصفات لا أحب أن أكونها، إطلاقًا، فلم يتوان البعض عن اتهامي بأنني أغويته، ووصفتني إحداهن بأنني كلبة».

لتصبح نتيجة كل ذلك أن عوقب رامون -كما ذكرت جريدة «هآرتز»- بقضاء ١٢٠ ساعة من الخدمة الاجتماعية في مزرعة «تلموند»، المتخصصة في علاج الأطفال، والكبار الذين يعانون من تخلف عقلي.

حاييم رامون مع صديقته فيرد ريفلين شارون

ليعين رامون رغم كل ذلك نائب رئيسًا للوزراء في يوليو ٢٠٠٧!، ثم تزوج في أكتوبر ٢٠٠٧ من صديقته؛ فيرد ريفلين شارون، يضع حدًا لتلك القضية، ويلقيها وراء ظهر الجميع، في حفل الزواج -الذي لم يتم إلا بعد أربع سنوات من علاقته بالعروس- ليرتدي رامون بدلة سوداء بربطة عنق زرقاء، بينما ارتدت العروس فستان عاجي، صممته خصيصًا لتلك المناسبة، ميرا زفيلينجر. وأجرى مراسم زواجهما الرابي أريه ديري، وسط الحضور، الذي كان بينهم إيهود أولمرت، والرئيس شيمون بيريز، ومساعده يوني بارتال، واللورد ميشيل ليفي، ذراع توني بلير اليمين. ويُذكر أن هذه ليست زوجة رامون الأولى، لأن له طفلان من زوجته الأولى، بينا.

◆◆◆

■ الفضيحة الثالثة :

أشباح لبنانية
تكشف عن وزير سيئ السمعة

إيهود أولمرت..« كابتن كأس العالم، الذي يحاول إحراز هدف، في آخر لحظة من الوقت الإضافي ! »

«السياسيون الإسرائيليون لا يختفون من مسرح الأحداث، حتى تخرف عقولهم، وتموت، مثل موشى ديان الذي كان وزيرًا للدفاع في حرب ١٩٧٣، وتسبب في حدوث كارثة، فتم تعيينه وزيرًا للخارجية، عام ١٩٧٧!» هكذا رأى المفكر الإسرائيلي باري شميش الوضع قبل أعوام من وقوع كارثة رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، في لبنان، التي لو طبقنا عليها مقولة شميش لانتظرنا أن يتحول أولمرت لبطل سلام!

بدأ إيهود في الوقوف أمام لجنة فينو جراد -التي تحقق في الحرب اللبنانية الإسرائيلية الأخيرة- ست ساعات، للإدلاء بشهادته، في فبراير ٢٠٠٧، عن دوره في الأيام الأربعة والثلاثين للقتال، والموقف أثناء المعركة داخل الجيش، وفي الشمال المهاجم، وتوزيع الأدوار بين القادة، كان أولمرت الشاهد الأخير الذي حصلت اللجنة على تقريره. وبالرغم من هذا كله لم يتم إعلان شهادته، ورفض مكتب أولمرت التعليق

على شهادته، لكن تصريحات أولمرت ما بعد الحرب عن انتصاره أشارت إلى رأيه، الذي ذكر فيه: «لو أخبرني أحد قبل بدء الحرب في لبنان أنه خلال نصف عام ستصبح حدودنا مع لبنان هادئة، وبدلاً من وجود مقاتلي حزب الله، سيكون هناك ١٥ ألف جنديًا لبنانيًا مدعومين بقوات دولية، كنت لأخبره أنه مجنون، لكن الحقيقة أن هذا هو الوضع اليوم، بعد الحرب الأخيرة. المهم أنه علينا أن نتعلم من ذلك استثمار مواردنا البشرية، والاقتصادية للجيش، من أجل ألا يتكرر الفشل في لبنان».

ليخرج أولمرت من التحقيق معه، حول توريطه لـ(إسرائيل) في الحرب ضد لبنان، فيدخل في تحقيقات أخرى، يُتهم فيها بثلاث تهم، مؤداها حصوله على رشوة في صفقة خصخصة بنك ليئومي، والأوامر غير القانونية في مشروعات الشركات، الصغيرة والمتوسطة، ودعمه وتعيينه لشركائه، وأصدقائه أثناء ولايته لوزارة الصناعة والتجارة.

انفتحت تلك القضايا فجأة في مطلع عام ٢٠٠٨، لتسقط كالمطر على رأس أولمرت، وزاد من الأمر سوءًا، تقدم رجل الأعمال اليهودي الأمريكي موشيه تالنسكي بالشهادة رسميًا ليقر أن أولمرت استلم منه شخصيًا مبلغ ١٥٠ ألف دولار نقدًا للقيام بتمويل حملاته الانتخابية، مما أكد ما يحوم حول أولمرت من تهم احتيال وخيانة الثقة وغسيل الأموال ورشوة. وكانت النتيجة المنطقية لذلك إعلان حزب كاديما في مايو ٢٠٠٨ عن انتخابات مبكرة لاختيار من سيحل محل أولمرت في رئاسة حزب «كاديما»، ورغم ذلك أكد أولمرت أنه لم يُمنح بعد الفرصة لذكر المعلومات التي ستبرئه من التهمة، وهو واثق أنه عندما يدلي بها ستتغير الأمور.

ليصبح أولمرت قرب نهاية عام ٢٠٠٨ غارقًا تمامًا، دون أن تنقذه تلك الحقائق، التي أعلن أنه يتكأ عليها. كان يسير أولمرت وتتبعه التحقيقات، التي تم أجراؤها

معه لأكثر من ثمانية مرات، للكشف عن حقيقه تورطه في التهم الستة، من فساد ورشوة وإساءة الأمانة، والتي منها (تلقي مبالغ كبيرة من رجل الأعمال اليهودي الأميركي موريس تالانسكي، عندما كان رئيسًا لبلدية القدس، بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٣، ثم وزيرا للصناعة والتجارة حتى العام ٢٠٠٦. وقضية تمويل رجل الأعمال نفسه لرحلات أولمرت إلى الخارج، وذلك قبل عامين من توليه منصب رئيس الوزراء. وقضية مركز الاستثمارات. وقضية شراء أولمرت منزلاً في شارع كريمييه بمدينة القدس، وقضية تعيينه للمقربين له في وظائف هامة).

لينفي أولمرت الاتهامات حتى النهاية، ويعلن أنه لا يؤمن أن أي تحقيق يُفتح سيفضي حتمًا إلى الاستقاله. وأصر أن الأموال التي تلقاها، عام ٢٠٠٦، كانت مساهمات قانونية لصالح حملاته الانتخابية، من أجل إعادة انتخابه عمدة لمدينة القدس وتولي قيادة حزب الليكود، آنذاك. وأكد أولمرت أنه سيبقى في منصبه، رغم الدعوة التي وجهها له وزير الدفاع إيهود باراك بالتنحي على خلفية تورطه في قضايا الفساد المالي.

أربعة أشهر قبل رحيله عن كرسيه، كانت كل ما بقى لأولمرت في شهر يونيو ٢٠٠٨، حين تم تحييد قانون حل الكنيست، فأتاح له البقاء في مقره الرسمي بالقدس حتى الدورة الشتوية، أي حتى أربعة أشهر تالية.

يأتي سبتمبر، ليخرج أولمرت قلمه، ويوقع على اتفاق يلزمه بإجراء انتخابات داخلية في حزب «كديما»، ليصبح بقاءه على كرسيه مجرد بقاء من أجل تسيير الأعمال فحسب، إلى حين تولي الحكومة الجديدة مهامها. وأعلن أولمرت، المنخرط فى سلسلة من تحقيقات الشرطة، أنه لن يتنافس فى السباق، وسيستقيل بمجرد أن يتم انتخاب خليفة له. الخليفة الذي تم البحث عنه عبر انتخابات رئاسة حزب الكاديما، في

سبتمبر ٢٠٠٨، والتي خاضها أربعة وزراء حاليون، هم وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، ووزير النقل شاؤول موفاز، ووزير الأمن العام آفي ديتشر، ووزير الداخلية مائير شتريت.

بفوز تسيبي لفيني في تلك الانتخابات أعلن إيهود أولمرت استقالته من منصبه كرئيس لوزراء اسرائيل في الاجتماع الأسبوعي للحكومة الإسرائيلية. وكلف الرئيس الإسرائيلي، شيمون بيريز، ليفني بتكوين حكومة ائتلافية، لكن ليفني جاءت قبل أن تنتهي المهلة، وأعلنت للرئيس عن عجزها عن تشكيل تلك الحكومة، بسبب عدة عرقلات واجهتها من أحزاب إسرائيلية، مثل رفض حزب شاس الالتحاق بحكومتها، وتآمر حزب الليكود عليها، ومواجهته لليمين الإسرائيلي، كما أن عدد من أعضاء حزب كاديما اعتبروها انتهازية في مواقفها، بسبب ما أبدته من تصرفات ومواقف في بدء أزمة أولمرت. فأعلنت ليفني فشلها في تشكيل الحكومة، وطلبت من شيمون بيريز عمل انتخابات، ولم تنتظر ليفني حتى آخر يوم في المهلة امتاحة لها لتعلن ذلك، لأنها رأته تلاعبًا بالوقت. وبهذا دخلت ليفني الانتخابات، وكلها ثقة أنها ستفوز فيها. لكن ما حدث أن بنيامين نتياهو كن هو الفائز بمقعد رئيس الوزراء .

كل تلك الأحداث أدت للنبش في تاريخ أولمرت، فثمة درجات سلم قديمة صعد فوقها، وترك بعضًا من أثره عليها، وبقع لانتهاكات قديمة، أثناء فترة ولايته وزارة المالية، عندما انتهك القانون، لأجل اثنين من أصدقائه هما: دانيال أبرهام، وفرانكي أوي، وحصل على رشوة قدرها ٣٢٠ ألف دولار منهما، مقابل موافقته

على التعجيل بإعطائهما ترخيص بناء، كما سبق وتورط في انتهاكات أخرى، أثناء توليه وزارة الصناعة، فجاء القرار لفتح التحقيقات من المراقب الحكومي، وليس النائب العام، نظرًا لحساسية وضع أولمرت، لأن أخت أولمرت مستشار قانوني في وزارة المالية، ورغم ذلك صرح أولمرت بأنه متأكد من براءته، وأنه غير متورط في بيع أسهم بنك ليئومي.

إلى جوار هذا التحقيق نجد تاريخ أولمرت حافل بقضايا الفساد، والتي من أجل الوقوف عليها لابد من استرجاع تاريخه الشخصي. فلعل موردیشي -العضو في الميليشيات اليهودية «أرجون»، وأحد أعضاء الكنيست- لم يكن ليصدق إذا قال له أحدهم أن الطفل الذي ولد له في نحلات جابوتينسكي، بالقرب من بنيامينا بـ(إسرائيل)، في ٣٠/ ٩/ ١٩٤٥، سيكون رئيس الوزراء الإسرائيلي الثاني عشر.

التحق إيهود أولمرت، عام ١٩٦٣، كعسكري في قوات المشاة بفرقة الجولاني، وسرعان ما عانى من جُرح في قدمه، ويده، فأكمل خدمته العسكرية، عام ١٩٧١، مراسلاً عسكريًا في جريدة «بماحانيه»، في لواء «جولاني».

ينتقل أولمرت بعد ذلك إلى الحرم الجامعي، حيث حصل على الدكتوراة في علم النفس والفلسفة، عام ١٩٦٨، ثم إحتراف المحاماة، عن طريق دراسة الحقوق، التي حصل على بكالوريوسها من الجامعة العبرية بالقدس، في العام نفسه (١٩٧٣)، الذي أُنتخب فيه، أيضًا، عضوًا للكنيست. وعلى الرغم من كونه في الثامنة والعشرين من عمره فإنه أُنتخب بالكنيست، لسبع مرات متتابعة. ففي دورة الكنيست الثامنة، كان أولمرت عضوًا في لجنة الكنيست والدستور والقانون والقضاء وشؤون مراقبة الدولة. أما في الدورة التاسعة، شارك في لجنة المالية والتربية والتعليم وشؤون مراقبة الدولة. ولم تختلف عضويته في الدورة العاشرة، حيث كان

في لجنة الكنيست ولجنة الخارجية والأمن والتربية والتعليم، وأصبح في دورة الكنيست الحادية عشرة عضوًا في لجنة الخارجية والأمن، وأختتم الأمر في دورة الكنيست الثالثة عشرة، بعضويته في لجنة الكنيست. ووسط هذا النشاط السياسي تطوع في الجيش للخدمة في لبنان، ما بين ١٩٧٩-١٩٨٢، ثم أصبح ما بين ١٩٨٨-١٩٩٠ ممثلاً للأقليات لدى مجلس الوزارة، إلى أن شغل منصب وزير الصحة، من العام ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٢.

■ صعود نجمه السياسي :

لم تكن مزاحمة إسحق رابين، قطب حزب العمل، لإيهود أولمرت في مجال السياسة الخارجية، عقبة في طريقه، بقدر ما كانت السبب الرئيسي أمامه، ليتجه في نوفمبر ١٩٩٣، بصفته أمين الصندوق لحزب الليكود، إلى دخول انتخابات أمام تيدي كوليك، ذي الشعبية الكبيرة، لرئاسة بلدية القدس، ليفوز أولمرت، فوزًا حاسمًا -بعد استقالته من الكنيست- وينتخب، لدورتين متتاليتين، ويقوم بأعمال تطويرية في البنية التحتية، مثل طرق رئيسية، وخطوط سكة حديد.

من اللافت أنه في أثناء شغله لمنصب العمدة قالت الصحافة أن أولمرت، وشارون بدءا يقتربان من بعضهما، خاصة قبيل اختيار رئيس الوزراء لنائبه الجديد، بستة أشهر. وكمكافأة لدعمه لخطة شارون للانسحاب، عينه شارون نائبًا لرئيس الوزراء، في فبراير ٢٠٠٣. كما حصل على عدة مناصب وزارية، فأصبح وزيرًا الصناعة والتجارة والعمل والإعلام، من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٤، وفي أغسطس ٢٠٠٥ أُختير ليتولى وزارة المالية. وطوال هذا كله عمل على إقناع شارون

باستراتيجية الإنسحاب، وإخلاء غزة.

ليبدأ تمرد أولمرت بدخوله انتخابات (٢٠٠٣) لرئاسة حزب الليكود، أمام شارون. الأمر الذي دفع شارون ربما ليكسبه في صفه، عندما خسر إنتخابات الحزب، ورحب بأولمرت في حكومته وزيرًا للصناعة والتجارة. وصار أولمرت الصبي المطيع في حكومة شارون، المؤيد لسياساته، وأكثر أتباعه وفاء ليتبعه، في يناير ٢٠٠٦ في استقالته من حزب الليكود، وتشكيل حزب كاديما.

أولمت يغسل الصحون، وزوجته خلفه

ظهرت نتيجة هذه الطاعة العمياء، عندما عانى آريل شارون من نزيف في المخ، في ٤ يناير ٢٠٠٦، فقام أولمرت - الذي كان يشغل آنذاك وزارة الشئون الاجتماعية- بمهامه الرئاسية، لمدة ١٠٠ يوم، وفقًا للقانون الإسرائيلي، إلى أن أجريت، في ٢٨ مارس، الانتخابات السابعة عشر للكنيست، التي صار فيها أولمرت رئيسًا لحزب كاديما، ورئيس الوزراء الثاني عشر، للحكومة الحادية والثلاثين لـ(إسرائيل). وطوال هذه الرحلة السياسية داخل الكيان الصهيوني، كان أولمرت الرجل المتزوج، الأب لأربعة أبناء، والصديق لعمدة نيويورك السابق، رودلف جولياني، والوريث لعلاقة متينة مع الرئيس الأمريكي، جورج دبليو بوش، الذي أعتبر شارون اليهودي القوي، بينما كان يراه شارون رفيق الكفاح.

أولمرت آراء كثيرة أثارت ضجة في الدوائر السياسية، عام ٢٠٠٣، عندما حذّر في جريدة «يديعوت أحرونوت» من «تزايد معدل المواليد الفلسطينية، مما يعني أن العرب قد يفوقون عدد اليهود في إسرائيل، فيعصب بذلك التحكم في (الإرهاب)، لذا يجب رسم حدود جديدة للدولة اليهودية، بأكبر عدد ممكن من اليهود»! وأعلن في جريدة «هآرتز» عن ضرورة تبني (إسرائيل) لخطة «الإنسحاب أحادي الجانب» بالعودة إلى الحدود التي تختارها، ليكون ذلك هو الرد الوحيد على الخطر الديموغرافي، الذي ينذر بخطر زيادة العرب، في الأيام الأخيرة، فعاب الإسرائيليون على توجهاته الفكرية، وأتهموه بالإستسلام (للإرهاب). الاتهام الذي لم يغير من قناعته بـ(إسرائيل)، كمجتمع متحضر ديمقراطي، وليس المجتمع الديني المقدس!

■ ماذا قيل عنه؟

مجدته الصحافة الإسرائيلية، وكتبت عنه بأنه الرجل الأكثر شعبية، وشهرة، والذي يرضى عنه شعبه، كل الرضا، فهو رجل السلام المنتظر لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. وقارنته، وهو في منصبه الحالي، كرئيس وزراء بكابتن كأس العالم، في الوقت الإضافي، الذي يريد إحراز هدف، قبيل الصفارة الأخيرة. وأبدت إعجابها بإنسانيته، حين كان يقوم، في يناير ٢٠٠٦ بالمهام الوزارية لحكومة (إسرائيل)، ورفض أن يجلس على كرسي شارون، في الاجتماعات الوزارية، ولا حتى استخدم مكتبه، في انتظار شفائه وعودته.

مقام آخر وُضع فيه أولمرت، وهو سجل المجرمين الذي أعده الكاتب الإسرائيلي، باري شميش، في كتابه «سقوط إسرائيل»، ويقول شميش: «أولمرت من أبرز المحامين، الذين يتقاضون أجورًا عالية في إسرائيل.

وقد اكتُشف -عرضًا- أنه من أكبر الرجال تجردًا من المبادئ الأخلاقية، وانعدام الضمير، وذلك عندما تحرت الشرطة، عام ١٩٨٧، وحققت في ملفات بنك الشمال الأمريكي، الذي كان أولمرت متورطًا في اختلاس مبلغ ٣٧ مليون دولار، على الأقل، منه فكشفت معلومات تثبت تورطه، كما ثبت أنه وافق على صفقات مشبوهة».

أما عن توقع شميش لمستقبل أولمرت، عندما كان وزيرًا، فقال: «من الطبيعي أن تشكل قضية فساد تقليدية كهذه نهاية عمل أولمرت، في أي مكان آخر، عدا إسرائيل، ولكنه سيُعتبر في إسرائيل مرشحًا لزعامة تجمع الليكود، في وقت ما، بعد أن ينقرض الجيل الحالي». وتبريرًا لوجهة نظره هذه، قال باري: «ليس أولمرت، وحده، بل النظام السياسي الإسرائيلي كله مريض، وثقة الشعب تُنتهك يوميًا، إذن لماذا لا تدوي صرخة التغيير عبر كل البلاد؟...الحقيقة أنها تدوي، ولكنها مكبوتة من قِبَل حكومة تتستر على الجريمة، لتحافظ على المكاسب التي حصلت عليها، بحصولها على السلطة...يبدو كل ذلك بشعًا للغاية».

بالفعل كلل أولمرت تاريخه بمذابحه في الحرب التي شنها على لبنان (صيف ٢٠٠٦)، على أثر اختطاف المقاومون الفلسطينيون للمجند الإسرائيلي، جلعاد شاليت، فراح ضحية تلك الحرب الأبرياء اللبنانيون العُزل تحت الأنقاض، خاصة في مذبحة «قانا٢»، التي استشهد فيها ٥٤ فردًا، أغلبهم أطفال. في حين أنه كان يمكنه تجنب كل هذه الحرب، بالتبادل السلمي للأسرى، فالتبادل ليس بجديد، وقد حدث من قبل حين وقع تسعة جنود، عام ١٩٨٦ في يد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة (بزعامة أحمد جبريل)، وتم تبادل ٤٨٨٠ سجينًا فلسطينيًا. كما حدث تبادل آخر (١٩٩١)، حين اختطفت (إسرائيل)، زعيم الشيعة؛ الشيخ

عبد الكريم عبيد من منزله، ليساوموا به في عملية تبادل أسرى مقترحة بين (إسرائيل) وحزب الله.

■ لبنان أفقدته شعبيته :

أعلن أولمرت، يوم ٢٣ يوليو ٢٠٠٦: «حربنا ليست مع الشعب اللبناني، ولا ننوي إيذائه»، وبعد عشرة أيام، قال: «الحكومة اللبنانية تحاول تقويض استقرار المنطقة...لبنان مسئولة...لبنان سوف تتحمل تبعات ما قامت به»!!، فبدا السخط اليهودي عليه، في صفحات الجرائد ليرفض ٧٣٪ بقائه في الحكومة، في إستفتاء في جريدة «إسرائيل إنسايدر»، على أثر اعتقاد ٥١٪ في حصول حزب الله على النصر.

ويقول ياؤول ماركس، في «هآرتز»: «كان يعرف شارون، قبل أن يخطو أي خطوة، ماذا يريد واضعًا عينيه على الهدف، بينما إيهود أولمرت علق في حذاء شارون، دون أن يمتلك مؤهلات القائد الحقيقي. والحل أن الرجل الذي فشل، الذي خدعنا، المسئول عن نقل الأمراض للحكومة، رئيس المجموعة، يجب أن يكون الشخص الذي سيرحل».

كما ثار الرأي العام الإسرائيلي في الإستطلاعات التي قالوا فيها: «أولمرت عد إلى منزلك، ولا تأت أبدًا»، «بعد ٣٤يومًا، مات خلالها أكثر من ١٠٠عسكري، اكتشف أخيرًا القائد الذكي أن الجنديين المخطوفين سيعودان عن طريق المفاوضات»!، « أولمرت أسوأ رئيس وزراء ورط إسرائيل فيما لم يستطع كل أعداء إسرائيل توريطها فيه....وأمل إسرائيل هو انتخاب قائد جديد قويًا يستطيع إستعادة مجدها»!

رغم كل ذلك أصر أولمرت، في حوار له في جريدة «يديعوت أحرونوت»،على البقاء، قائلاً: «حققنا إنجازات مذهلة، ينظر العالم إليها بعين الإعجاب، بينما نُعلن نحن، في وسائل الإعلام الإسرائيلية، عن كثير من الإحباطات واليأس، لكننا يمكن أن نعتبر ذلك نوعا من أنواع جلد الذات».

وردًا على الاستطلاع، الذي أظهر موقف حكومته الضعيف، يقول أولمرت: «إنه انطباع غير سليم، فلا يمكن أن نعيش وفقًا لاستطلاعات الرأي. علينا أن نعيش وفقًا لما هو صحيح. ولا أعتقد أن هذا الرفض لحكومتي موجود. لذا أتوقع لحكومتي الإستمرار، حتى ٢٠١٠». وأعلن أمام الكنيست: «أننا فزنا بالحرب، فالشرق الأوسط سوف يتغير،وسوف نستمر في ملاحقتهم، في كل زمان ومكان، وليس لديَّ النية أن أطلب من أحد الإذن بذلك». وردًا على كل من أنتقده قال: «ولا أنوي الأعتذار».

ليتفرغ أولمرت بعد ذلك إلى تبادل الاتهامات مع قادة جيش الدفاع الإسرائيلي، حول فشلهم في لبنان ليتم إلقاء مسئولية ذبح الأطفال اللبنانيين على السيد حسن نصر الله وجماعته، بزعم أنه الشخص الذي سحب لبنان إلى الهاوية. وفي مواجهة ذلك خرجت شهادات تدين (إسرائيل) من داخل (إسرائيل) نفسها، مثل ياؤول، قائد إحدى كتائب جيش الدفاع، أثناء الحرب، الذي صرح أن قواته كانت مستعدة للحرب، وأن المشكلة المحبطة هي سوء التخطيط للهجمات، وسوء الإدارة. وأكد على ذلك في مقالة له في جريدة «هآرتز»، عندما وصف الطرق، التي اتبعتها قوات المشاة بـ (الكارثة)، فيقول عن ذلك: «لم يكن هناك هدف محدد. ولم

تكن هناك إنجازات مطلوب التوصل لها. لقد كانوا يقفزون من فكرة إلى أخرى، ثم يتحولون، فجأة، بقراراتهم إلى مهمة أخرى، وذلك، طوال الوقت، وبدون أي منطق...والأسوأ كانت الهجمة الأرضية الأخيرة التي لم يكن لها أي، أهمية، وكأنه مشهد مسرحي مفتعل...لذا يجب على كل من أولمرت، وبيريز، حالوتس الرحيل». أتفق على هذا الرأى أغلب قادة الجيش الإسرائيلي، منهم آدم -أحد قادة القوات الشمالية- الذي قال: «كل ١٢ ساعة كانت الخطة تتغير. فكيف كان يمكننا التصرف حيال ذلك؟ كنا خائفين، طوال الوقت، من أن نتحرك، لأنه لم يكن هناك شيء يمكن إحتماله. وكل معركة خضناها كانت بمثابة كارثة قومية».

بدوره نفى موفاز-وزير الدفاع لعدة فترات، منذ ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٦- مسئوليته عن تقصير القوات، وفشلها في السيطرة على الهجوم ضد حزب الله. وقال: «إسرائيل ذهبت إلى الحرب حينما لم تجد خيارًا آخر. وأعتقد أن مواجهه الجيش للفلسطينيين في ٢٠٠٢ تثبت كفاءته». أما عن دور أولمرت، فقد سئُل ماذا يمكنه أن يقول لآباء الجنود المقتولين، في آخر ستين ساعة للحرب، فأجاب: «إنه سؤال جيد وأنا ليس لدى إجابة جيدة»!، وعلق على ذلك حسن نصر الله، زعيم حزب الله اللبناني: «كلنا؛ إسرائيليون ولبنانيون وفلسطينيون، ندفع ثمن عقدة نفسية لأولمرت الذي أراد أن يكون مثل شارون، وبيجن، ورابين. نعم أولمرت نجح في هدم البيوت، مثلما فعلوا بفلسطين. ولكن في الفهم، والأداء السياسي، حتى الآن، أثبت أنه أفشل من تولى رئاسة الوزارة في الكيان الصهيوني».

ليقع بذلك الإسرائيليون في قلق نفسي، نابع من الحقيقة، التي يعرفونها جيدًا، وهي أن المدينة لن تحتمل مثل هذا الحصار العسكري، مرة أخرى، في المستقبل، ليحدث تضارب في الآراء حول من هو المنتصر؟، فيرى أسيكس، في جريدة

الجارديان: «أن المنتصرة هي شركات المقاولات الغربية، التي ستحصل على عقود لإعادة إعمار لبنان».

يعلق شاب آخر يدعى بسيوبس: «إسرائيل خسرت المعركة، لذا عليها أن تتوقف عن السياسة العنصرية الحمقاء ضد الشرق الأوسط، التي وصلت إلى حد جنون الاضطهاد السادي، لتدمر وتقتل كل شيء، سوف يكون من الصعب بناء السلام، على الرغم من أنه أمل إسرائيل الوحيد في النجاة». أما ميلتون، في شبكة السي إن إن، فيقول: «ربما هي شركات السلاح، التي تحدق، بإعجاب، نحو هذا الإنفاق الهائل على الجيش والذخيرة، أما الخاسر فهؤلاء الذين في نعوشهم في قبور إسرائيل ولبنان، نتيجة للبحث عن جنديين اثنين؛ فإما أنهم حمقى، أو مجرمون محترفون، لم يعد يعن لهم الموت شيئًا. وأعتقد أنهم الأثنين معًا».

ليؤكد على ذلك يوسي يهشوع، في صحيفة «هآرتز»، قائلاً: «إسرائيل لم تربح عسكريًا، ولا دبلوماسيًا، مثل حزب الله، بل ربحت شخصيات رائعة؛ المهرج، وهو أولمرت، الذي أعلن انتصار إسرائيل في ثالث ورابع أيام الحرب، والحقيقة أن إسرائيل هي التي تدمرت وحزب الله بأمان، والحمامة التي لا تستطيع التحليق، عامير بيريز، الذي لا يملك أي خبرة، ولو متواضعة في مسائل الدفاع، والبطة، قائد القوات الإسرائيلية المحاربة، حالوتس، فبكل الأسلحة التي كانت في يده، لم يستطع الفوز، لكنه بنجاح أستطاع قتل الأطفال فحسب». ويؤكد على كلامه روبرت ستون، من طوكيو باليابان: «الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل وحوش، وحزب الله شجاع. لقد ذبحوا العرب في كل مكان. الأمر الذي قامت إسرائيل به، لعدة عقود».

على الناحية الأخرى، قال بلاي من فرنسا: «بالنسبة لي كأمريكي، يعيش في فرنسا، فإن حزب الله هو الشعب اللبناني. كيف يمكن إخراج حزب الله من لبنان، وهو الحزب الذي يتكون من شعب هذا البلد؟ قد تكون عصابات، لكنها تحارب الغزو الإسرائيلي. لا أعتقد أن الكثيرين من الأمريكيين يعرفون الكثير عن التاريخ الإسرائيلي الأسود في لبنان». ليكون سبب نصر حزب الله، كما قال توم: «في الإسلام لا يوجد خوف من الموت، إنهم يعطون حياتهم للجنة، للإسلام، لكن جنودنا هل سيموتون لأجل رامسفيلد أم بوش؟!».

في الجارديان قال إبراهيم عويضة، اللبناني، الذي تدمر دكانه، وتحطم منزله، وقُتل ثلاثة من جيرانه: «هذه المباني يمكننا إعادة بنائها، إلا أن كل ما أفكر فيه هو أن حزب الله استطاع هزيمة إسرائيل». وقالت حنان نصر (١٨ عامًا): «لقد رتبنا أنفسنا لننام في الطرقات، لأجل حسن نصر الله، فالصراع لم يكن خطأ حزب الله، أنا متأكدة أنه من قبل خطف الجنديين كانت إسرائيل تخطط لفعل شيء مماثل».

من داخل (إسرائيل) نفسها أكد هذا الكلام الناشط الإسرائيلي لأجل السلام، يوري أفنيري: «لا يستطيع أحد أن يصدق أن سبب هجمة إسرائيل على لبنان هو اختطاف حزب الله جنديين إسرائيليين...إنه ذريعة ملائمة لكي تحقق أهدافها السياسية، والعسكرية الأعمق. فسياسة إسرائيل تستخدم إدعاءات، وتتذرع بأن هناك أفعالاً مثيرة إستفزازية، تسبق قيامها بعملها الإنتقامي الضخم. وهذه الهجمة خططت لها

إسرائيل، بالتعاون مع واشنطون، والغرض منها تغيير النظام في لبنان، مثلما حدث في ١٩٨٢».

■ كلاكيت لبنان ثالث مرة :

العجيب أن الحكومة الإسرائيلية لم تتعظ من خسائرها في لبنان، حتى قيل أنها كانت تخطط لغزو أخر للبنان، في صيف ٢٠٠٧(*)، وذلك وفقًا لما أوردته صحيفة «هآرتز» قائلة: «في مقابلة بين القائد العام، ورئيس القوات؛ دان حالوتس، تم تحديد المناطق التي تمثل خطرًا على إسرائيل، والتي على الأخيرة أن تضعها في سيناريو الحسم، وهي؛ سوريا،فلسطين،إيران،لبنان».

أرادت إسرائيل بذلك اعتبار عام ٢٠٠٧ عامًا للحسم، فقررت مضاعفة قوتها على عدة أصعدة. وبدأت خطتها بإحلال الأجيال القديمة من المعدات -التي لاتزال مستخدمة في الجيش- بأخرى جديدة. ثم التفتت لتطوير أنظمة محطة الصواريخ، كما قامت بإلغاء خط (ميركافا)، لإطلاق القذائف، واستخدام (ميركافا٤)، لتمد القوات بحماية أكبر، وبالنسبة لخطوط الأمامية فإن جيش الدفاع الإسرائيلي يسعى لإحكام سيطرته عليها، من خلال تعاون الشرطة مع مؤسسات الخدمة المدنية.

«تم تقديم هذه الرؤية المتكاملة، من قِبَل جيش الدفاع الإسرائيلي، إلى مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، لتتم تعبئة الجيوش بالطائرات، والسفن الحربية، والقذائف، والعرباات المدرعة، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية ستبذل قصارى جهدها لحماية جيش الدفاع الإسرائيلي، عن طريق تسخير كل نظمها المتقدمة لإسرائيل، لترقى أنظمتها الأقل تطورًا»

(*) على الرغم من إعلان صحيفة «هآرتز» الإسرائيلية لهذا الغزو، المتوقع في ٢٠٠٧، فإنه قد مر العام دون حدوث تلك الحرب، هل أُجلت، هل ألغيت؟، هذا السؤال لم يُحسم، بعد. (المؤلفة)

رغم هذه المحاولات، ستظل كلمة لمفكر الإسرائيلي، باري شميش، عن دخول (إسرائيل) لبنان، في الثمانينات: «لم يحقق جيش الدفاع الإسرائيلي أي نصر يُذكر، منذ الأيام الأولى لحرب لبنان (١٩٨٢)، حيث أُخرجوا من هناك، بفعل السيارات الملغومة». وربما تُبرر هذه الجملة أول قرار رئيسي اتخذه رابين، بعد أن أصبح وزيرًا الدفاع (١٩٨٤)، وهو قيامه بسحب الجيش الإسرائيلي من لبنان، باستثناء منطقة الحزام الأمني في الجنوب اللبناني.لكن يبدو أن السياسيين الإسرائيليين الحاليين لا يتعلمون من أجدادهم!.

■ شهود الحرب اللبنانية :

تذكرة السفر إلى الجحيم مجانية يمكن الحصول عليها، والركوب للاستماع إلى صوت الهاربين، تحت وهج القنابل من بيوتهم إلى وطن لا يُعرف عنوانه.

إذا كان قد قُتل على الجانبين الكثير من الضحايا، فقد بقى منهم أنصاف الضحايا، ليسردوا تجربتهم، النموذج الأهم هو كوربورال جلعاد شاليت (١٩ عامًا)، وهو السبب الرئيسي في تلك المعركة الكبيرة، عندما اختطفته فصائل فلسطينية جنوب قطاع غزة، في ٢٥ يونيو، ثم اتبعوا ذلك باختطاف، في ١٢ يوليو ٢٠٠٦، إيهود جولد ويسر (٣١ عامًا)، من الشاطئ الشمالي لمدينة نهاريا، والمجند إلداد ريجيف (٢٦عامًا) من مدينة كريات، ليتبادلوهم بالأسرى الفلسطينيين.

جلعاد شاليت

عندما طال الغياب، توجه والد جلعاد شاليت، لمخاطبته، من خلال خطاب، نشره في جريدة «القدس»، العربية الفلسطينية أثناء عيد الأضحى، في آخر ٢٠٠٦، لعل ولده يقرأه. يقول الأب في خطابه: «كلنا في العائلة، أمك وأنا،

حداس ويئول نتمنى أن تكون بخير، رغم ما تمر به، خلال ستة أشهر، من ظروف صعبة، وشتاء. جلعاد الحبيب، نفتقدك جدًّا جدًّا جدًا، ونريد أن نراك معنا، ونحتضنك، بقوة، وكلهم يفتقدونك، أصدقاؤك وعائلتك، لكننا نتمنى أن ينتهي كل ذلك قريبًا. وتبقى حقيقة وحيدة، نود معرفتها، هو كيف حالك، الآن؟، كيف تشعر؟، ماذا تفعل في هذا الشتاء القارص؟، وكيف تعاملك الفصائل الفلسطينية؟.

«لقد أعلنوا أنك أسير حرب، لكنهم لسوء حظك، يمنعون عنك حقوقك، كأسير حرب، وفقًا للقانون الدولي، ولقوانين الإسلام المجيدة، كما يقول القرآن، في أكثر من موضع، فيجب أن يحصل ولدي على كل حقوقه».

أعرب شاليت، أيضًا، عن أمله في أن يغير هذا الخطاب موقف الفصائل الفلسطينية، التي تحتجز ابنه، وتستجيب الحكومة الإسرائيلية لاقتراحه، هو والوسطاء المصريين المحترمين، فتطلق سراح الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، ليقضوا العيد مع أهلهم. وعلق: «نحن نعرف أن الكثير من الآباء والأمهات الفلسطينيين ينتظرون تلك اللحظات بفارغ الصبر، وبعضهم ينتظرها، منذ سنوات»، ثم يختتم شاليت كلامه، برساله إلى ابنه: «في النهاية، لا يجب أن تنكسر، قبل أن يطلقوا سراحك، ونحن نعمل كل ما في وسعنا لإطلاقك، وإطلاق سراح المسجونيين الفلسطينيين، الذي سيكون قريبًا جدًا».

المختَطَف الثاني إلداد ريجيف

لتتقلص فرصة عودة جلعاد شاليت بعد فشل الحرب الإسرائيلية على لبنان في استعادة الأسرى الإسرائيليين، وإصرار أولمرت على رفض تبادل الأسيرين

جبريل دويت

الإسرائيليين بالعدد الكبير الموجود لدى الإسرائيليين من الأسرى الفلسطينيين. وبدلاً من أن يسعى أولمرت لاستعادتهما، في أول مفاوضات تُجري بينه وبين حزب الله، بعد الحرب، في منتصف أكتوبر ٢٠٠٧، قام باستعادة جسد جبريل دويت، وهو أحد الإسرائيليين الغرقى، الذي سقط في البحر المتوسط، في يناير ٢٠٠٥، وذهب جثمانه مع الموج إلى الشواطئ اللبنانية، إلى أن وقع في يد حزب الله. وفي مقابل إستعادة (إسرائيل) لجسده أعطت حزب الله أحد أسراهم، وجسدين لقتيلين لهما!

لم تستمر (إسرائيل) كثيرًا على موقفها في قضية تبادل الأسرى مع حزب الله، إذ بدأت التكهنات تطفو على الساحة، في منتصف ٢٠٠٨، حين دخلت وساطة ألمانية بينهما!

ليبق جلعاد شاليت مثال لكثير من الشباب الإسرائيلي، الذين زج بهم الكيان الصهيوني إلى الجيش، ليقضوا خدمتهم العسكرية، بعد إنهائهم للأعوام المدرسية العشرة، وقبل التحاقهم بالجامعة. يقول أحد هؤلاء الشباب المحارب: «إنه كان الجحيم، فهم مدربون جيدًا. لقد كنا خائفين، طوال الوقت هناك. لم نستطع أن ننام، طوال الأسبوع»!

لتصبح قصص الضحايا الإسرائيليين المحور الأبرز، في ذلك الوقت، في معالجة الصحف الأجنبية للحرب، فنجد تال يافن الذي اختارته جريدة «الصن أون لاين» مستهلة الحوار بكلماته: «لقد تعبنا من الإرهاب»!، مما دفع الصحفي أوليفر هارفي، من خلال تواجده في «وحدة المدفعية على الحدود مع إسرائيل»، ليكتب عن هذا الشاب: «إذا كانوا مراهقين بريطانيين، لكانوا الآن ينتظرون نتائج امتحاناتهم،

لكنه الصبي العسكري الإسرائيلي، تال يافن، وصديقه يارن كيفيليس (البالغين ١٨ عامًا) بعيدًا عن إسرائيل على خط الموت في المعركة الدموية، يساعدون على حل الأزمة مع عدوهم حزب الله، وذلك لأن كل امرأة، أو رجل يهودي تجاوزوا ١٨ عامًا، عليهم، بموجب القانون، أن يخدموا ثلاث سنوات في الجيش الإسرائيلي».

تال الفخور ببلده قال: «لقد رضعنا الحرب. نريدها أن تنتهي، لنستطيع العودة إلى المنزل، لكنني لا أعتقد أن ذلك سيحدث، فإسرائيل تتعرض لإرهاب كثير...إنها بلد صغيرة محاطة بالأعداء، وإنني، في النهاية، مراهق، أريد، عندما ينتهي كل ذلك، أن أسافر ربما إلى أمريكا الجنوبية».

حاول الصحفي المحاور أن يجامل العرب، سائلاً تال: «وماذا عن الأبرياء، الذين هلكوا في الهجوم؟». فيجيب: « لقد هوجمنا، أولاً، وخطفوا جنودنا، أنا لا أكره العرب. ليس كل العرب إرهابيون، وإنه لأمر محزن أن يموت الأبرياء».

ملجأ الإسرائيليين أثناء الحرب اللبنانية

بعد شهادة تال، التي أعلن فيها حرمان الحرب له من السفر، ومن الاستمتاع بمراهقته، سيدلي اللبنانيون بشهادتهم، من داخل أنفاق لبنان، التي اندكت تحت القصف، في عتمة وهج القنابل، فوق رؤوسهم.

كتبت «التايمز» البريطانية عن اللاجئين في لبنان المرعوبين من الحرب، وعن

عمل السفارة البريطانية الأكثر كفاءة بين الكل، لإنقاذ اللاجئين. وتحدثت حنان زايم، التي أعطتها بريطانيا ساعة، لتستطيع الوصول إلى مركز التجمع بابنتيها، لكن زوجها مروان لم تشمله الدعوة، باعتباره شرطيًا لبنانيًا. في حين قالت كارول حانون (٢٠ عامًا): «لقد ولدت في لبنان، وهرب بي والداي، أثناء الحرب اللبنانية الأولى، حينما كان عمري عامًا واحدًا، ولجأوا إلى بريطانيا. عشنا في لندن، منذ ذلك الحين، إلى أن قررت، مؤخرًا أن أزور جدتي في لبنان. كنت أتشمس على الشاطئ، حينما لم أصدق ما وجدت في مواجهتي من مروحيات إسرائيلية، تبدأ بقصف الشاطئ. لقد عرف والداي ما هي الحرب، وأنا، الآن، قد عرفت. إنها مرعبة. أعتقد أنها المرة الثانية لي كي أرحل تاركة لبنان».

أما عن الفراق المر للوطن تقول ناعومي أبو زيد (٣١ عامًا): «عندما كنت ذاهبة إلى رصيف التجمع، أحسست أنني أهجر منزلي، الذي أحببته. ليس لدي شيء في بريطانيا، لأذهب إليه، لكنني يجب أن أذهب، لأجل أبنائي الذين لن يستطيعوا أن يقوموا حتى بالضروريات الأساسية في حياتهم، سيختبأون خلف الأبواب فحسب، بينما هؤلاء الإسرائيليين يُصحّرون مدينتنا. مثل أغلبنا لا أعرف إلى أين ذاهبة، أريد أن أعود فحسب في أقرب فرصة أستطيعها».

الأغراب، أيضًا، قد يعشقون وطنًا عايشوه، وهذا ما اتضح من كلام بريندا أكرويد، التي قالت: «تعمل ابنتي كارين بلامي (٤٩ عامًا) مديرًا ماليًا للميناء، ويا لها من سخرية، فهذا هو آخر مكان سأراه في بيروت. إنها لن تأتي معي، فهي تحب

هذا المكان واللبنانيين. إنها هنا منذ خمسة أعوام، لكنني أخشى أنني لست شجاعة مثلها، لقد كانت خائفة عليّ، فتمنت لي الذهاب. أنني حزينة، لأنني تركتها، ورحلت، وليس لدي أي فكرة عما يمكن أن أفعله، بعد الرحيل».

إذا كان هؤلاء هم أبطال المعركة على صفحات الصحف الأمريكية، فإن البطلة التي تكلمت من الشعب، كانت الفنانة التشكيلية اللبنانية، زينة الخليل، تحت عنوان «مدينتي، تحترق من جديد»، كاتبة مذكراتها اليومية عن أيام الحرب، في جريدة «الجارديان» اللندنية، كالتالي: «في الساعة ٢٨ , ٣ صباحًا استيقظت على صوت المروحيات الإسرائيلية، تحلق على مستوى منخفض، في سماء بيروت. تصارعت الأفكار في رأسي، طوال الليل. التشنجات في معدتي، الخوف...ثم تبع صوت المروحيات انفجار، تلو الآخر...كنا نحاول أن نفهم...من؟! ماذا؟! لماذا؟!، لكننا، أيضًا، نحاول أن نكون طبيعيين، لأن هذا ما كانه اللبنانيون، خلال عشرين عامًا من الحرب، نحن نطلق النكات على تدمير المطارات، فمن شدة الذعر، أصبحنا كالسكارى.

«حتى الآن قامت إسرائيل بالتالي: دمرت المطار الدولي، الطرق السريعة، مستودعات البترول للطائرات، لا أحد يستطيع الهروب من المدينة لأنها فجرت المطارات العسكرية الصغيرة، والخاصة (سواء في الشمال أو الجنوب)، هدمت كل الجسور، والطرق التي تربط بيروت بالجنوب، دمرت المدن في الجنوب...أكبر سخرية لليوم، أن إسرائيل أخبرت الناس

أن عليهم إخلاء جنوب لبنان، لأن الإسرائيليين سيبيدونه، وعلى الرغم من ذلك لا يستطيع الناس أن يتركوه، لأن كل الطرق مدمرة، أو مغلقة، وعندما حاول الناس الخروج فتح الإسرائيليون عليهم النار...إنه غير عادل، كل ما عملنا عليه طوال عشرة أعوام انتهي. كانت لدينا أحداث كثيرة، نخطط لها في الصيف: معارض، حفلات، مسرحيات،كله مضى، كل ما خطط له قد مضى...فأي امرأة من اللاتي كن يحلمن بتكوين أسرة تريد أن تحمل الآن في أحشائها طفلاً؟!

«كم أنا عطشى، لكنني خائفة من أن أشرب الكثير من الماء، حتى لا ينفذ....الكثير منا يذهب حول بيروت، محاولاً الحصول على طعام، وماء، ودواء للناس. كما نقوم بأعمال على الإنترنت، لكن ذلك لا يعني أننا خائفون متعبون...لقد اكتشفت أنني غير خائفة من أصوات الإنفجارات، لقد اعتدتها...إن أكثر شيء يؤلمني هو المجهول...ماذا سوف يحدث غدا؟ . متى سينتهي كل ذلك؟!...كيف سنبدأ نبني، من جديد؟!.

«اليوم، كنت أقود سيارتي، لأطمئن على والديّ، وحين صارت الإشارة حمراء، وقفت على الرغم من أن الطرق فارغة، وتعجبت مما فعلت، لكنني، بعدها، أدركت مبدئي، أننا إذا كنا حتى تحت القصف، فلا يجب أن نفقد أخلاقنا. وحين نظرت في مرآه سيارتي، رأيت سيارات أخرى تقترب. أغلقت عيناي، وأنا أدعو أن تتوقف لأنها لو لم تتجاوز الإشارة، فهذا معناه أننا جميعًا نفكر في الشيء نفسه. ولابد أن الجميع سمع عن السائقين اللبنانيين، إنهم، أبدًا، لا يقفون لأي إشارة حمراء، لكنهم، اليوم، توقفوا، فتحت عيني، وبكيت، كل السيارات توقفت. وأمام ذلك ليس عليَّ أن أكتب عن كل اللحظات التعيسة، التي مررت بها، اليوم...لن أكتب عن إسرائيل، التي قصفت مخازن الخضروات، والقمح، من أجل أن تجيعنا حتى الموت...لا أريد أن أكتب عن منزلي، الذي يهتز لكل قنبلة تسقط...ولاعن كل ما

قضيت عمري أصنعه، وانتهى في أيام...فكل حياتي تغيرت، لأن هناك شخصًا ما - ولست أنا- قرر أن يغيرها لي.

«لقد ساعدت مع زوجي على إسكان عدد من اللاجئين الأجانب...السفارة الأمريكية كانت الأقل تعاونًا مع مواطنيها هنا، فخط تليفونها خارج الخدمة، مما جعل صديقتي الأمريكية، أماندا، تستأجر تاكسي ليأخذها إلى السفارة، حيث أخبروها أن تدخل إلى الموقع الإلكتروني، الذي عرفت من خلاله: (أنها إذا كانت تريد الجلاء عن المنطقة، فعليها، إذن، أن تدفع ثمنًا لذلك)».

طرحت زينة السؤال الحقيقي: «ماذا يمكن أن أفعل، إذا كانت لدي الفرصة للرحيل؟...هل أرحل؟...ماذا أفعل مع أصدقائي؟ عائلتي؟ ماذا سيحدث لصديقتي، مايا؟!، لقد كانت شاحبة جدًا، وفي حالة سيئة من السرطان، الذي ظنناه لا يُداوى، لكنها السخرية، فعندما صرنا عالقين في منازلنا، أخبرها طبيبها أن الورم بدأ يتضاءل. إنها المعجزة...والمرسم، لمن أترك كل أعمالي، فرشي، وألواني، كتبي، دفتر صوري، وصور عائلتي، رسائل الحب التي سجلت شبابي، والتي أردت أن أتركها لابنتي، لا أستطيع أن أترك مايا...لن أترك لبنان. وهناك الكثيرون الذين لن يرحلوا. إننا نحب لبنان. نحب ما أمضينا حياتنا نبني فيه...هل ذكرت لكم سرطان مايا، الذي بدأ يضمر؟!...هل ذكرت أنه كان هناك عرس، أمس، في الشارع؟!... لبنان لا يمكن أن يُستعمر، من جديد، صدقت، أو لم تصدق. الشمس تستعد للبزوغ، الآن...إنني أسمع زقزقات العصافير، في تلك اللحظة».

بعد كل هذه الضحايا يُعلن وزير الدفاع، إيهود باراك، في أكتوبر ٢٠٠٧، تأمينه لـ(إسرائيل)، من خلال برنامج جديد، سيمنع وقوع ٩٠٪ من القذائف على (إسرائيل)، على أن يكتمل البرنامج، في غضون أعوام قليلة!.

■ إسرائيلي من لبنان:

رغم التعاطف مع اللبنانيين، فإن هناك فئة أثارت بعض الريبة حولها، وهم الإسرائيليون لبنانيو الأصل، أو بشكل أدق، الصهاينة ذوي الجذور اللبنانية.

بدأ الوجود اليهودي في لبنان[1] بمجيئهم من أسبانيا، في عصر قديم جدًا، يُسمى بالهيكل الثاني، أي في نهاية القرن الخامس عشر، ومطلع القرن السادس عشر، وازداد عددهم، بقدوم المهاجرين اليهود من سورية، عام ١٩٤٧، لأن الهجرة السورية كانت إلى لبنان، وليس فلسطين، فقد شهدت فلسطين نسبة ضعيفة من الهجرة، لم تزد، إلا عند قيام (إسرائيل) بحملة إعلامية واسعة في المحافل الدولية، بحجة التدقيق في أوضاع يهود لبنان، ودُبرت، بعد عام ١٩٦٥، حطة لحمل عدد من العاملين في الشركات، والمصارف اللبنانية على تصفية أعمالهم في لبنان، فهاجر نحو ٦٠٠٠ يهودي لبناني، خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٧٢، إلى (إسرائيل) للبحث عن فرص أفضل.

تبع ذلك عمليات جريئة، لتهريب أموال اليهود اللبنانيين المهاجرين إلى (إسرائيل)، بوسيلة «إشهار الإفلاس»، مثل: إميل نتشوتو، التاجر اللبناني اليهودي، الذي هرب إلى (إسرائيل)، بعدما سرق ملايين الليرات من البنوك والتجار، وإبراهيم مزراحي، التاجر الطرابلسي الشهير، الذي هرب بالملايين إلى اليونان، ثم إلى (إسرائيل)، بينما أستمرت زوجته تعمل، لتسهيل عمليات تهريب أخرى. مما أثر، أبلغ الأثر، على الاقتصاد اللبناني.

---

(١) أغلب المعلومات التاريخية عن يهود لبنان مأخوذة عن كتاب: مأمون كيوان، **اليهود في الشرق الأوسط؛ الخروج الأخير من الجيتو الجديد**، ط١، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦، ص٣٨-٥٦.

أما عن نشاطهم الصهيوني، فعبّر اليهود عن استنكارهم للأنشطة الصهيونية، عام ١٩٤٥، في المجلس المحلي، في ذكرى (وعد بلفور)، وأكدوا على ولائهم للبنان، كما كان يهود لبنان في طليعة مَن شكّلوا الجمعيات الداعمة لكفاح الشعب الفلسطيني، ثم للمقاومة اللبنانية. وبالتالي أمّنت الحكومة اللبنانية اليهود اللبنانيين، معلنة: «أنه لن يحدث لهم شيء، طالما ظلوا على ولائهم لوطنهم، ودون أن تكون لهم علاقة بصهيوني فلسطين. كما لم تمنع إجراءات الأمن، أثناء حرب ١٩٤٨، اليهود من الاستمرار في أعمالهم التجارية إلى أن سمح لعدد محدود من اليهود في اجتماعات لجنة الهدنة اللبنانية-الإسرائيلية، عام ١٩٤٩، بالهجرة من لبنان، فحدثت هجرة علنية، وسرية إلى فلسطين، بسبب تعرض البلاد لحالة تمايز طائفي.

ما لبث أن انخفض عدد اليهود، بسبب الحرب الأهلية اللبنانية، حيث غادروا، بشكل رئيسي، إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم فلسطين المحتلة، إلى أن وصل عددهم ٥٠ يهوديًا، عام ١٩٨٦، تواجدوا في بيروت الشرقية، وجزين. وحاليًا لا توجد معلومة محددة حول حجم اليهود بلبنان.

رغم ذلك وجدت عناصر صهيونية، حيث اكتشفت التنظيمات الوطنية اللبنانية حالات تجسس للموساد من بين يهود لبنان القاطنين فيها، وتم إعدام د.أيلي حلاق اليهودي اللبناني، الذي حمل الجنسية الفرنسية، وكان يقيم في بيروت، والذي كان يدير شبكة للموساد في بيروت، وحاولت الحكومة اللبنانية القيام بإجراءات مشتركة مع الحكومة السورية، لوقف النشاط الصهيوني، عام ١٩٤٥.

أما اليوم فلا يُعرف عدد اليهود اللبنانيين في الكيان الصهيوني، لأن بعضهم مسجل كمصري، أو كتركي، أو كمهاجر من أقطار الأمريكتين، وأبنائهم، الذين ولدوا في فلسطين يشار لهم، على أن بلدهم الأصلي، هو فلسطين. وقد اندمج اليهود

اللبنانيون في المجتمع الإسرائيلي، وأصبحوا، يتزاوجوا من خارج مجموعتهم اللبنانية، كما أن لهم معابد، خاصة في القدس، وتل أبيب، وحيفا، ومعرفون بتلاوتهم للأغاني الدينية، المسماه «الباكشوت»، التي تستخدم الألحان العربية، أي على منوال الموشحات. ووصل عدد منهم لمراكز مرموقة في (إسرائيل)، مثل مناحم باديد وابراهام عباس، عضوا الكنيست، وموشي ساسون، سفير إسرائيل السابق في مصر، ووالده إلياهو ساسون، وزير البريد والشرطة السابق.

هذا الاستقرار لم يمنع بروز فكرة الهجرة المضادة لتفكيك الكيان الصهيوني، وإعادة اليهود لمواطنهم الأصلية، فأعلنت عدة دول عربية، بشكل رسمي، إمكانية عودة اليهود إليها (مصر، المغرب، السودان، ليبيا، العراق)، وبهذا نجحت الدول العربية، على أن تؤكد عروبة هؤلاء اليهود، وإنتمائهم لبلادهم العربية، أكثر من الكيان الصهيوني.

أما عن الوضع الراهن اليوم، فإننا لا نستطيع، إطلاقًا، تجريم اليهود اللبنانيين، الذين اندكت بيوتهم فوق رؤوسهم، مثلهم مثل باقي الطوائف اللبنانية، السؤال الذي نكتفي بطرحه هو هل خلف لعبة الحرب بعض الأيادي الإسرائيلية ذات الجذور اللبنانية التي ربما تكون لاتزال تعيش في لبنان؟. بخلاف ذلك، فإن الموقف من يهود لبنان طبيعي، وأكبر مثال عليه، هو تواصلهم مع حزب الله، حيث قام الحزب بدعوة حاخامات من اليهود الأرثوذكس إلى مؤتمراته، في بيروت، وفي مؤتمره لعام ٢٠٠٥، الخاص بدعم حق العودة الفلسطيني، شارك ممثلون عن الحركة الدينية الأرثوذكسية المعروفة «ناطوري كارتا»، أي (حراس المدينة)،، التي لا تعترف بـ(دولة إسرائيل)، وتعتبر الصهيونية حركة عنصرية سياسية، لا علاقة لها بالدين اليهودي.

أما على الجانب الآخر، فلقد ذكرت مجموعة من الصحف الخليجية أنه قد ظهر تقرير سري، أصدره معهد إسرائيلي لدراسات المشرق، يُعلن أن (إسرائيل) متورطة في التفجيرات، التي بدأت في لبنان، بعد مقتل رئيس الوزراء السابق، رفيق الحريري مشيرًا، بصورة خاصة، إلى الدور، الذي يلعبه اليهود من أصل لبناني، الذين يعيشون في (إسرائيل)، حيث كان قد عقد رئيسهم اجتماعًا غير معلن مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، آرييل شارون.

تحدث التقرير، أيضًا، عن تهريب كميات كبيرة من المتفجرات من (إسرائيل) إلى لبنان، عبر الحدود الشمالية، بمساعدة عناصر من القوات الدولية المرابطة على تلك الحدود، مقابل مبالغ كبيرة، وذلك لتحويل لبنان إلى واحة يُستخدم فيها السلاح الإسرائيلي، لإخراج القوات السورية منه، خاصة وأن وجود هذه القوات لا يخدم المصالح الإسرائيلية في المنطقة.

الجمال كان ساحة أخرى يكثر فيها الكلام عن علاقات لبنانية إسرائيلية، حيث ذكرت بعض الصحف في تغطياتها لمسابقة ملكة جمال الكون (٢٠٠٦)، في لوس أنجلوس، أن الصداقة جمعت بين ملكتيّ جمال لبنان؛ غابريال بو راشد، و(إسرائيل)؛ أنستاشيا أنتن، الأمر الذي أغضب اللبنانيين المقيمين في كاليفورنيا، فتظاهروا أمام الفندق، معترضين على حدوث ذلك، في توقيت اندلاع الحرب اللبنانية. ثم عادت لتعلن ملكة جمال لبنان أنها سترفع قضية على تلك الصحف، التي نشرت صورتها مع ملكة جمال (إسرائيل)، مدعية أن بينهما علاقة صداقة، بينما الأمر لا يتعدى كونها صورة التُقطت لها، في إطار المسابقة معها.

ملكة جمال لبنان

■ الفضيحة الرابعة :

شارون الابن
وضع أباه على كرسي الوزارة،
ثم اتجه للتزوير

الابن الذي كبر على يد الأب المنغمس في السياسة، لم يكن يُتوقع منه إلا أن يشب ليساعد أبيه، بأي صورة في طموحاته التي لا تنتهي -بصرف النظر عن مدى آدميتها- لكن عومري شارون، الابن الأكبر لآريل شارون، والبالغ من العمر ٤٢ عامًا انتظر كثيرًا، حتى يساعد أباه المساعدة الكبرى، التي أطاحت به إلى ظلمات السجن، وبأبيه إلى أسرة المستشفيات.

عومري شارون

في يناير ٢٠٠٦، توجه عومري إلى محكمة تل أبيب، بسبب عدة اتهامات تتعلق بمشاركته غير النزيهة في حملة أبيه الانتخابية لرئاسة حزب الليكود (١٩٩٩)، وتزويره لوثائق وهمية، والكذب تحت حلف اليمين، وانتهاكات انتخابية أخرى، فحكمت عليه المحكمة بالسجن مدة تسعة أشهر. وبدوره رفع عدة استئنافات حتى نهاية ٢٠٠٧، مطالبًا بتخفيف الحكم.

كان عومري شارون قد أشرف على جمع التبرعات للحملة الانتخابية، التي أدت لحصوله على ١,٣ مليون دولار من جماعات في (إسرائيل) -كما قال المدعي العام- وهو المبلغ الذي يتجاوز حدود جمع التبرعات القانونية. أما بالنسبة للتهمة الثانية، فتتعلق بعمل عومري كمشرِّع لحزب الليكود، في ٢٠٠١، مما أدى لاتهامه في نوفمبر ٢٠٠٦، بتزويره لوثائق وتنتهاكه لقوانين الحزب الأساسية، فلم يكن أمام عومري إلا التنازل عن حصانته البرلمانية، ليواجه هذه التهم الموجهه إليه، كما أستقال من منصبه البرلماني، في يناير، قبل المحاكمة.

مع أبيه

تلك المحاكمة، التي دافع فيها محاميه، دان شينهان، عنه قائلاً: «سياسيون آخرون أرتكبوا الجرائم نفسها، دون أن يُحاكموا، لذا ليس هناك ضرورة للإستمرار في ذلك، فلماذا نحاول تفعيل القانون في هذه القضية،مع العلم أن هناك قوانين أخرى غير معمول بها فعليًا، مثل قانون حظر العلاقات الجنسية المثلية، وقوانيين منع نشر الجرائم؟!». وانتقد المحامي رئيس القضاة، بأنه أخفق في الوضع في حسبانه الطبيعة الصعبة للرموز الانتخابية، وحالة هذا المبتدأ في عالم السياسة، عام ١٩٩٩. تلك الحالة التي أعلنها عومري بنفسه، قبل النطق بالحكم أمام القاضي، قائلاً: «١٩٩٩ كان من أصعب سنوات عمري. إنه العام الذي اكتشفت فيه أمي إصابتها بالسرطان...نعم قمت بعدة أخطاء، أعتذر عنها جميعًا، وأتحمل مسئولية أفعالي كاملة، لذا آمل أن تأخذ المحكمة في إعتبارها

اعترافي عندما تحكم عليّ».

لتأتي النتيجة النهائية بالحكم بسبعة أشهر على عومري، وغرامة ٣٠٠ ألف شيكل، أي حوالي ٦٤ ألف دولار، لأنه عمل على شراء القوة بالمال، مع وضع المحكمة في اعتبارها أن ذلك مستوى عالٍ من الفساد العام، وتم تأجيل تنفيذ الحكم، حتى يناير ٢٠٠٨، بسبب حالة أبيه الطبية، خاصة وأنه مر بسبع عمليات، منها إزالة جزء من أمعائه الغليظة. وبالفعل دخل عومري السجن ليقضي عقوبته، إلا إنه تم إطلاق سراحه في ٢٥ يونيو ٢٠٠٨، بعد أن قضي ثلاث أرباع المدة، وذلك لحسن سيره وسلوكه.

تصاحبت مع هذه القضية، قضية أخرى، كان الشاكي فيها، هذه المرة، عائلة شارون، حيث رفع محامي مقاطعة تل أبيب، ليورا جلات بيركوفيتش، قضية على صحيفة «هآرتز»، لنشرها وثيقة تحمل تفاصيل المليون ونصف دولار، التي حصل عليها عومري شارون من صديق العائلة الجنوب أفريقي، كريل كيرين، وهو المبلغ الذى استخدمه شارون في تمويل الحملة الانتخابية لقيادة حزب الليكود (١٩٩٩)، لهذا تعد هذه الوثيقة جزءًا من تحقيقات الشرطة مع عومري شارون، ولم يكن على الصحيفة نشرها.

بناء على ذلك تضمنت طلبات أسرة آريل شارون مقاضاة صحفية الحوادث؛ باروخ كرا، التي وعدت أن تبق الوثيقة سرًا، ومحرر الأخبار؛ صموئيل روزنير، والناشر؛ عاموس شوخين، ودار نشر «هآرتز»، والحصول على تعويض إثنين ونصف مليون شيكل فقط!.

◆◆◆

■ الفضيحة الخامسة:

كوكتيل من قصص الفساد المنوعة

تزوير المؤهل الدراسي، إحدى التهم التي وجهت، فى مطلع ٢٠٠٧، إلى أسترينا تارتمان، المرشحة عن حزبها لشغل منصب وزيرة السياحة، إلا أن المنصب سُحب منها، لأنها كذبت، بشأن شهادتها ومجال عملها في سيرتها الذاتية. وأنكر أساتذة الجامعة التي نسبت تارتمان نفسها لها، أن يكونوا حتى رأوها هناك!.

ربما هذه من أطرف الجرائم، لكن بشكل عام كان عنوان عام ٢٠٠٧ «رشوة، وإحتيال، وتزييف»، حيث طفت قضايا الفساد، خاصة بين حلفاء أولمرت، فأحد رجاله في الكنيست في لجنة العلاقات الخارجية أُتهم بتوظيف حلفائه في الحكومة، أثناء خدمته كوزير للبيئة، منذ ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣، ودافع الوزير عن نفسه، قائلاً: «ليس هناك أي وصمة عار، فأثناء عملي كوزير للبيئة، لم أختلف عمن سبقونني، في الأعوام السابقة، ولم أفعل شيئًا يمكن تجريمه».

تبعه تزاشي هنيغبي، عضو الكنيست عن حزب كاديما، ووزير البيئة السابق، الذي حوكم بتهمة خرق الثقة، والإحتيال، والرشوة، أثناء إدارته الأخيرة لسلطة الضرائب. وتم القبض على مجموعة من معاونيه، ليتصاحب الأمر مع تزايد الضرائب مما دفع بعضهم لإعادة النظر في مسألة البقاء، تجاريًا، في (إسرائيل).

كما تم التحقيق مع مديرة مكتب رئيس الوزراء، شولا زاكين، بتهمة الفساد، وتم احتجازها في منزلها. وزير المالية، أيضًا، أبراهام هيرسكون، حُقِقْ معه بتهمة خرق الثقة. كما أُتُهمت، في آخر يناير٢٠٠٧، رئيسة لجنة الإسكان التابع للكنيست، روهاما أفرهام، في قضية رشوة لسفرها على نفقة شركة أحتبيال أجريسكو، فحُقق

معها، ومع المدير التنفيذي للشركة.

حوادث أخرى حدثت في ٢٠٠٦، تم الحكم فيها في نهاية ٢٠٠٧، كإدانة المدير العام للسكك الحديدية الإسرائيلية، في حادث يونيو ٢٠٠٦، الذي قُتل فيه خمسة، وجُرح العديد، نتيجة اصطدام قطار حيفا-تل أبيب، بشاحنة، بالقرب من بيت يهشوع شمال نتانيا. وما أضعف من موقف المدير العام في تلك الحادثة، أنه لم يذهب بسرعة إلى الموقع، فأنتظروه طويلاً. وعلق رئيس التحقيقات على أداء السكك الحديدية الإسرائيلية، قائلاً: «وجدنا أن العاملين هنا ليست لديهم أي فكرة عن طبيعة وظيفتهم، أو عما هم مسؤولون عنه». وأكد على هذا لكلام أحد مهندسي القطارات قائلاً: «أنهم يخبرونني أن أهم شيء هو زيادة سرعة القطارات، حتى لو لم يكن آمنًا».

لا يمكن إغفال الفريق دان حالوتس، قائد جيش الدفاع الإسرائيلي، الذي بدأ في دك لبنان، وقد أُتهم بتقصيره في المعركة، وباهداره لموارد الوزارة، أثناء اشتعال المعارك مع حزب الله، مما أدى إلى تقديم حالوتس لاستقالته.

هذه الجرائم كلها إحدى تجليات تقرير الفساد العالمي السنوي، الذي ذكر أن ٢٠٠٦ شهد ارتفاع في منسوب الفساد في (إسرائيل)، حيث جاء ترتيب (إسرائيل) في المرتبة السادسة والثلاثين، مع تايوان، وذلك من بين ١٦٣ دولة، أي أنها تقدمت ستة خطوات عن عام ٢٠٠٥ تجاه حلبة الفساد!

◆ ◆ ◆